

أخبار عالمية

إصلاحات لتعظيم عوائد استثمارات ألمانيا



تسعى ألمانيا إلى تعظيم الاستفادة من حزمة استثمارات ضخمة بقيمة 500 مليار يورو موجّهة للبنية التحتية وحماية المناخ، وسط دعوات لإصلاحات هيكلية عاجلة. وأكد مجلس استشاري شكله وزير المالية لارس كليجنبايل أن تحسين النتائج يتطلب تحديد أولويات واضحة وتعزيز الشفافية، ويرى مقدماً 20 توصية عملية. ويرى خبراء أن تداعيات التوترات الجيوسياسية، خاصة حرب إيران، تبرز الحاجة لتعزيز مرونة الاقتصاد الألماني. وبينما تستعد الحكومة لإطلاق حملة استثمارية واسعة، يثار جدل حول استخدام جزء من الصندوق لسد عجز الموازنة، في وقت يتوقع صدور أول تقرير متابعة رسمي خلال يونيو المقبل.

ملاك العقارات في أميركا يطالبون بتعويضات كورونا



يتصاعد النزاع القضائي في الولايات المتحدة مع مطالبة أكثر من 1500 من ملاك العقارات بتعويضات عن خسائر تكبدها خلال جائحة كورونا، نتيجة قرار فيدرالي منع إخلاء المسأجرين المتعثرين. ويؤكد المدعون أن القرار ينتهك التعديل الخامس للدستور بحرماتهم من تعويض عادل، بعدما تكبد بعضهم خسائر تجاوزت ملايين الدولارات. ويعد خسارة أولية في 2022، حققوا تقدماً في الاستئناف وبدأوا مفاوضات تسوية مع وزارة العدل. ويأمل الملاك في استرداد نحو 1.5 مليار دولار، رغم أن هذا المبلغ يمثل جزءاً بسيطاً من خسائر القطاع العقاري خلال الأزمة.

سناغفورة تعزز حماية العمال مع توسع الذكاء الاصطناعي



تتبنى سناغفورة نهجاً مرناً في مواجهة تأثيرات الذكاء الاصطناعي على سوق العمل، مع تأكيد رئيس الوزراء لورانس وونغ أن الحكومة لن تحمي كل وظيفة، لكنها ستضمن حماية كل عامل. وتركز الاستراتيجية على تطوير المهارات عبر توسيع لجان تدريب الشركات التي تجمع الإدارات والنقابات لتحديد احتياجات المستقبل. وقد تم إنشاء أكثر من 3800 لجنة حتى الآن لدعم التحول الوظيفي. كما أطلق «مجلس الوظائف الثلاثي» لتعزيز التعاون بين الحكومة وأصحاب العمل والنقابات، بهدف تسريع تبني الذكاء الاصطناعي وتحقيق نمو اقتصادي مستدام مع تحسين جودة الوظائف.

السيولة تتجاوز 102 مليون

336 مليون دينار مكاسب

مكاسب البورصة

1 السيولة تعود بقوة لبورصة الكويت والأسهم القيادية تقود الصعود

2 336 مليون دينار مكاسب سوقية بدعم النشاط الشرائي



كتب مساعد صالح

واصلت بورصة الكويت أداءها الإيجابي خلال جلسة تداول الأحد، محققة مكاسب سوقية قوية بلغت نحو 336 مليون دينار، وسط نشاط لافت على الأسهم القيادية والتشغيلية، وارتفاع واضح في مستويات السيولة التي تجاوزت حاجز 102 مليون دينار، في مؤشر يعكس تحسن شهية المستثمرين وعودة الزخم الشرائي إلى السوق. وسجلت المؤشرات الرئيسية ارتفاعاً جماعياً بدعم صعود 12 قطاعاً من أصل 13 قطاعاً مدرجاً، حيث ارتفع مؤشر السوق الأول بنسبة 0.57%، فيما صعد المؤشر العام بنسبة 0.54%، كما حقق مؤشر السوق الرئيسي 50 مكاسب بلغت 1.19%، بينما ارتفع السوق الرئيسي بنسبة 0.40%.

وجاء الأداء القوي للسوق مدعوماً بتحركات إيجابية على الأسهم القيادية، إلى جانب استمرار النشاط المضاربي والاستثماري على عدد من الأسهم التشغيلية التي استحوذت على جزء كبير من السيولة المتداولة، في وقت حافظت فيه التداولات على مستويات مرتفعة تعزز من فرص استمرار الأداء الإيجابي خلال الجلسات المقبلة، وبلغت قيمة التداولات نحو 102.88 مليون دينار، توزعت على أكثر من 560 مليون سهم عبر ما يزيد على 30 ألف صفقة نقدية، وهو ما يعكس اتساع دائرة النشاط داخل السوق وعودة السيولة بشكل تدريجي إلى العديد من الأسهم المدرجة. وتصدر قطاع الطاقة

قائمة القطاعات الراجعة بعدما قفز بنسبة 2.77%، مستفيداً من التحركات الإيجابية لعدد من أسهمه، بالإضافة إلى الدعم المعنوي الناتج عن استقرار أسعار النفط العالمية عند مستويات جيدة، وهو ما عزز شهية المستثمرين تجاه القطاع. كما سجلت قطاعات البنوك والخدمات المالية والصناعة والعقار أداءً إيجابياً،

ويرى محللون أن استمرار التداولات فوق مستوى 100 مليون دينار يعزز من ثقة المتعاملين، ويديم فرص مواصلة المؤشرات لمسارها الصاعد، خاصة مع تحسن معنويات المستثمرين واستمرار النشاط على الأسهم القيادية والتشغيلية، إلى جانب تحسن أسعار النفط واستقرار الأوضاع الاقتصادية.

نتيجة عمليات جني أرباح طالت بعض أسهمه عقب المكاسب التي سجلها خلال الجلسات السابقة. وعلى مستوى الأسهم، ارتفعت أسعار 93 سهماً مقابل تراجع 31 سهماً، فيما استقرت 7 أسهم دون تغيير، في دلالة واضحة على اتساع قاعدة المكاسب وعدم اقتصرها على الأسهم الثقيلة فقط.

مدفوعة بعمليات شراء انتقائية على الأسهم ذات الأساسيات القوية، بالتزامن مع ترقب المستثمرين لنتائج الشركات المدرجة خلال الفترة المقبلة، وسط توقعات باستمرار النشاط على الأسهم التي تمتلك محفزات تشغيلية ومالية. وفي المقابل، جاء قطاع التأمين وحيداً في المنطقة الحمراء بعدما تراجع بنسبة 1.54%

هيئة الصناعة: وقف العمل في المنشآت الصناعية خلال ساعات الذروة

أعلنت الهيئة العامة للصناعة إلزام أصحاب المنشآت الصناعية بوقف العمل خلال ساعات الذروة التي حددتها وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة، وذلك من الساعة 11:00 صباحاً حتى الساعة 5:00 مساءً. ويأتي هذا القرار دعماً لجهود الدولة في استقرار الشبكة الكهربائية وضمان استمرارية الخدمة. وأفادت الهيئة في بيان لها بأن القرار يسري اعتباراً من 15 مايو ويستمر حتى 15 سبتمبر 2026.

وأوضحت أنها تتيح لأصحاب المنشآت الصناعية العمل في الفترة المسائية بعد ساعات العمل المعتادة، سواء للمنشآت التي تعمل بنظام الوردية الواحدة أو نظام الورديتين. وأكدت الهيئة العامة للصناعة أنها ستعاون مع الجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات القانونية بحق كل من يخالف هذا الإعلان. ولغفت إلى أن القرار يأتي في إطار استراتيجية الدولة نحو تعزيز مفاهيم الاستهلاك الرشيد للكهرباء والماء، في ظل ارتفاع درجات الحرارة وزيادة الأحمال الكهربائية.

الكويت تجدد وديعة بقيمة مليارتي دولار لدى البنك المركزي المصري

أعلن البنك المركزي المصري، عن تجديد الكويت وديعة بقيمة مليارتي دولار لمدة عام إضافي، وفقاً لتقرير «الوضع الخارجي للاقتصاد المصري» الصادر عن البنك. وأوضح التقرير، أن الوديعة التي كان من المقرر استحقاقها في سبتمبر 2025، تم تجديدها لمدة عام، ليصبح موعد استحقاقها سبتمبر المقبل.

وأشار إلى وجود وديعتين كويتيتين لدى البنك المركزي، بقيمة إجمالية 4 مليارات دولار، إحداهما بقيمة مليارتي دولار كانت تستحق في أبريل الماضي، ولم يتحدد موقفاً بعد، إلى جانب وديعة أخرى مماثلة ممتدة حتى سبتمبر 2026.

بعد الانسحاب من «أوبك» الإمارات تغادر المنظمة العربية للطاقة رسمياً

وأيتي هذا القرار بعد سنوات من مشاركة الإمارات الفاعلة في أنشطة المنظمة ومبادراتها، حيث لعبت دوراً بارزاً في دعم جهود التنسيق والتعاون بين الدول الأعضاء، خصوصاً في مجالات الطاقة التقليدية والتحول نحو مصادر الطاقة النظيفة، إضافة إلى الإسهام في الدراسات والمشاريع المشتركة التي استهدفت تطوير قطاع الطاقة العربي وتعزيز كفاءته. ويُنظر إلى انسحاب الإمارات كخطوة تحمل أبعاداً استراتيجية، في ظل سعيها إلى إعادة توجيه مشاركتها الإقليمية بما يتوافق مع أولوياتها الوطنية ورؤيتها المستقبلية لقطاع الطاقة.

أعلنت الأمانة العامة للمنظمة العربية للطاقة (المعروفة سابقاً باسم منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروال «أوبك») انسحاب الإمارات من عضوية المنظمة، وذلك اعتباراً من الأول من مايو الجاري، في خطوة تعكس تحولاً في أولويات العمل المؤسسي الإقليمي في قطاع الطاقة. وأوضحت المنظمة أن الأمانة العامة أحيطت علماً بكتاب رسمي موجه من وزير الطاقة والبنية التحتية في الإمارات، سهيل المزروعى، إلى وزير النفط والغاز في ليبيا ورئيس الدورة الحالية لمجلس وزراء المنظمة، الدكتور خليفة عبدالصديق، يتضمن قرار انسحاب الإمارات من المنظمة.

سؤال في محله

هل يُمهّد ظهور «الحوت» في عمومية بيان لتحركات جديدة بالسوق

خلال انعقاد الجمعية العمومية لشركة بيان، برز حضور أحد الأسماء المعروفة في الأوساط السوقية بلقب «الحوت»، حيث شوهد ضمن الحضور بشكل هادئ وغير لافت للانتباه. ورغم بساطة المشهد، فإن وجوده أثار تساؤلات بين المتابعين، باعتباره من الأسماء التي ارتبطت تاريخياً بتحركات مؤثرة واستثمارات لافتة في السوق، ما أضفى على العمومية أبعاداً إضافية لدى بعض المراقبين بشأن احتمالات وجود تحركات أو توجهات مرتقبة خلال الفترة المقبلة.

أخبار الشركات

ترسية عقد مشروع تابع للجيش الأمريكي على «المشتركة» بـ9.09 مليون دولار

أعلنت شركة المجموعة المشتركة للمقاولات ترسية عقد مشروع تابع لفليق المهندسين بالجيش الأمريكي عليها، وذلك بقيمة 9.09 مليون دولار أمريكي (2.79 مليون دينار كويتي). وتوقعت «المشتركة» تحقيق أرباح تشغيلية سيتم إدراجها البالغة 9.08 مليون دينار.

...و توقع عقد مناقصة ل «نפט الكويت» بـ77.3 مليون دينار

كما أعلنت الشركة عن توقيعها عقد مناقصة رقم RFP-2141028 بقيمة 77.34 مليون دينار كويتي. ووفق بيان الشركة لبورصة الكويت، فإن المناقصة تتعلق بمشروع إنشاء خطوط أنابيب النفط الخام والأعمال المرتبطة بها وتتبع شركة نفط الكويت، وذلك لمدة 60 شهراً. وتوقعت الشركة تحقيق أرباح تشغيلية، سوف يتم إدراجها في البيانات المالية للشركة خلال فترة تنفيذ المشروع.

«النخيل» تجدد عقد تسهيلات ائتمانية بـ3.3 مليون دينار

أعلنت شركة النخيل للإنتاج الزراعي قيامها بتجديد عقد تسهيلات ائتمانية مع أحد البنوك المحلية بقيمة 3.25 مليون دينار كويتي. وأوضح الشركة؛ وفق بيان لبورصة الكويت، أن التجديد سيكوي لمدة سنة واحدة فقط قابلة للتجديد برغبة الطرفين. وقالت «النخيل» إن أثر هذه التسهيلات الائتمانية سوف ينعكس على البيانات المالية للشركة وفقاً للمبالغ المستخدمة خلال مدة التسهيلات. وسجلت «النخيل» ربحاً في عام 2025 بقيمة 971.21 ألف دينار، مقارنة بـ497.76 ألف دينار في العام الذي يسبقه، بنمو سنوي 95.12%.

عمومية «التقدم» تصادق على توزيع أسهم مجانية وزيادة رأس المال

صادقت الجمعية العامة العادية وغير العادية لشركة التقدم التكنولوجي على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أسهم مجانية عن السنة المالية 2025، بنسبة 10% من رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع، وزيادة رأس المال، وتعديل مادة بالنظام الأساسي. ووفق بيان الشركة لبورصة الكويت فإن التوزيع سيكون بواقع 10 أسهم لكل 100 سهم بما يعادل 18 مليون سهم (بالقيمة الاسمية للسهم الواحد 100 فلس) بقيمة إجمالية 1.8 مليون دينار. ويقدم التوزيع للمساهمين المقيدين في سجلات مساهمي الشركة كما في نهاية يوم الاستحقاق وتفويض الرئيس التنفيذي بتحديد الجدول الزمني لاستحقاقات الأسهم وتعديله وفقاً لما تقتضيه الحاجة (إن لزم الأمر) والتصريف بكسور الأسهم. ووافقت العمومية على توصية مجلس الإدارة بعدم صرف مكافآت لأعضاء مجلس

دخول أحمد الجسار بعضوية مجلس إدارة «أسمنت الكويت»

أعلنت شركة أسمنت الكويت تعيين ممثل جديد لشركة آر فور للتجارة العامة في مجلس إدارتها. ووفق بيان الشركة لبورصة الكويت، تم تعيين أحمد خالد الجسار بدلاً من رنا الفارس. يشار إلى أن مجلس شركة أسمنت الكويت وافق بالتمرير في 26 مارس 2026 على قبول استقالة رنا الفارس من عضوية مجلس الإدارة؛ وذلك بعد تقدمها بالاستقالة لصدور مرسوم أميري بتعيينها رئيساً لمجلس إدارة الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة».

عمومية «سنام» تصادق على توزيع أسهم منحة مجانية

صادقت الجمعية العامة العادية لشركة مجموعة سنام القابضة على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أسهم منحة مجانية عن السنة المالية 2025 بنسبة 5% من رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع، بواقع 5 سهم لكل 100 سهم، بقيمة إجمالية تقدر بـ1.1 مليون دينار. ووفق بيان الشركة، تستحق أسهم المنحة للمساهمين المقيدين في سجلات الشركة في نهاية يوم الاستحقاق المحدد له تاريخ 3 يونيو 2026 ويتم توزيعها على المساهمين بتاريخ 10 يونيو 2026، وفقاً لتعليمات الجهات الرقابية. وفوضت العمومية مجلس الإدارة بالتصرف في كسور الأسهم وتعديل هذا الجدول الزمني في حال تعذر الاعلان عن تأكيد الجدول الزمني قبل ثمانية أيام عمل على الأقل من تاريخ الاستحقاق وذلك في حال تأخر إجراءات الإشهار. وسجلت «سنام» ربحاً بـ2.02 مليون دينار خلال عام 2025، بقرعة 96.38% قياساً بمستواها في العام الذي يسبقه البالغ 1.03 مليون دينار.

1.13 مليون دينار أرباح «الصفة» في الربع الأول

تراجعت أرباح شركة الصفاة للاستثمار في الربع الأول من عام 2026 بنحو 76% على أساس سنوي؛ وذلك وفق بيان لبورصة الكويت. بلغت أرباح «الصفة» 1.13 مليون دينار في الثلاثة أشهر الأولى من العام الحالي، مقابل 4.64 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2025. وعزت الشركة تراجع الأرباح بصورة رئيسية إلى انخفاض الدخل المعترف به بعد تسلم الدفعة من اتفاقية التسوية من مجموعة إيفولفنس كابيتال، علماً بأن إجمالي الإيرادات التشغيلية قد انخفض 43% في الربع الأول من العام عند 408.74 ألف دينار. وكانت أرباح «الصفة» للاستثمار قد قفزت في عام 2025 بنحو 2475% عند 5.60 مليون دينار، مقارنةً بمستواها في العام السابق له البالغ 217.69 ألف دينار.

عمومية «بيوت» تقر توزيع أرباح نقدية عن عام 2025

أقرت الجمعية العامة العادية لشركة بيوت القابضة توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية عن السنة المالية المنتهية بـ31 ديسمبر 2025، بنسبة 23.5% من القيمة الاسمية للسهم بما يعادل 23.5 فلس لكل سهم، على أن يستقطع منهم مبلغ 13.5 فلس بنسبة 13.5% التي تم صرفها في النصف الأول من العام. وفوضت العمومية وفق بيان لبورصة الكويت، مجلس الإدارة بتعديل الجدول الزمني لاستحقاقات التوزيع، وشراء أو بيع أو التعامل بأسهم الخزينة بما لا يتجاوز 10%، ووافقت على توصيته بعدم توزيع مكافأة سنوية لأعضاء المجلس، مع إخلاء طرف أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم المالية والقانونية والإدارية. وإلى جانب ذلك، فقد صادقت العمومية على إعادة تعيين مراقب الحسابات الخارجي، وتعيين هيئة الرقابة الشرعية، مع استقطاع 10% من الأرباح بقيمة 845.09 ألف دينار لحساب الاحتياطي القانوني، وعدم استقطاع أرباح لصالح الاحتياطي الاختياري.

«أرجان» تتلقى عرضاً جديداً لشراء عقار استثماري بـ14.4 مليون دينار

تلقت شركة الأرجان العالمية العقارية عرضاً جديداً لشراء أحد العقارات الاستثمارية داخل دولة الكويت بقيمة 14.35 مليون دينار. وأشارت «أرجان» في بيانها لبورصة الكويت، إلى أنه تدرس حالياً كافة العروض المقدمة لشراء العقار، منوهة بأنها سبق وتلقت عرضاً لشراء نفس العقار خلال الشهر الماضي بقيمة 13.50 مليون دينار. وبينت أنه لا يوجد أي أثر في الوقت الحالي؛ إذ سيتم الإفصاح عن أي مستجدات بخصوص ذلك القرار فور توفرها. وكانت «أرجان» قد منّيت بخسائر في العام الماضي بقيمة 4.94 مليون دينار، مقابل خسائر عام 2024 البالغة 5.69 مليون دينار، بانخفاض 13.05%.

3 عوامل تتحول بـ«الصناعات الوطنية» للخسائر في الربع الأول

تحولت شركة الصناعات الوطنية إلى الخسائر في الربع الأول من عام 2026؛ بضغط 3 عوامل؛ وذلك بحسب بيان لبورصة الكويت. مُنيت الشركة بخسائر أول 3 أشهر من العام الحالي بلغت قيمتها 105.82 ألف دينار، مقابل 520.80 ألف دينار صافي ربح الربع الأول من عام 2026. وعزت «صناعات» التحول إلى الخسائر إلى الأزمة الجيوسياسية التي تمر بها المنطقة، وإغلاق مضيق هرمز مما أدى إلى ارتفاع تكاليف الإمداد والمواد الأولية، وزيادة المصاريف العمومية والإدارية التي من أهم أسبابها ارتفاع إيجار الأراضي المستأجرة من الدولة.

أرباح «ترولي» ترتفع 83.4% في الربع الأول

أعلنت شركة ترولي للتجارة العامة ارتفاع أرباح الربع الأول من عام 2025 بنسبة 83.43% على أساس سنوي. سجلت «ترولي» ربحاً بقيمة 2.44 مليون دينار خلال الربع الأول من العام الحالي، مقابل 1.33 مليون دينار في الربع ذاته من عام 2025؛ وذلك بحسب بيان لبورصة الكويت. وعزت الشركة الزيادة في صافي الربح نتيجة إضافة عدد صافي 58 فرعاً خلال آخر 12 شهراً منها 16 متجراً، و4 أفرع بالكويت، و12 فرعاً بالسعودية خلال الربع الأول من عام 2026، كما شهدت الأفرع القائمة لأكثر من 12 شهراً نمواً في المبيعات بنسبة 11%. وكشفت أن إجمالي المجموعة ارتفع بالكويت 19% مقارنةً بنفس الفترة للربع الأول 2025، وإجمالي النمو بالسعودية 67% مقارنةً بنفس الفترة للربع الأول 2025.

تابعة لـ«بيوت» تشتري عقاراً بـ1.94 مليون دينار

أعلنت شركة بيوت القابضة قيام شركة ريل استيت هاوس العقارية التابعة بشراء عقار بمبلغ قدره 1.94 مليون دينار. وكشفت الشركة؛ وفق بيان لبورصة الكويت، أن الأثر المالي للصفقة يتمثل في زياده في أصول المحفظة العقارية. وسجلت «بيوت» ربحاً خلال عام 2025 بقيمة 8.24 مليون دينار، بانخفاض 1.93% عن مستواه في العام الذي يسبقه البالغ 8.40 مليون دينار.



السيولة تلامس 103 ملايين دينار

336 مليون دينار مكاسب البورصة في جلسة تداول واحدة

قطاع الطاقة يقفز 2.77% متصدراً قائمة القطاعات الاربعة

1

السوق الأول يواصل الصعود بدعم الأسهم القيادية والتشغيلية

2

موجة خضراء في بورصة الكويت: السيولة تكسر حاجز الـ 100 مليون



صعود قوي لـ 12 قطاعاً، سيولة تتجاوز 102.8 مليون دينار كويتي. تفاؤل استثماري وزخم على الأسهم القيادية والتشغيلية.

النجوم الصاعدة: القطاعات والأسهم

قطاع الطاقة يتصدر الاربحين

قفزة بنسبة 2.77% مستفيداً من استقرار أسعار النفط العالمية.



سهم "الامتياز" يخلق عالياً

قفزة 13.48% تصد الكميّات المتداولة



سهم "جي إف إتش" الأكثر نشاطاً

11.67 مليون دينار كويتي استحوذ على سيولة



مؤشرات الزخم والسيولة القوية

سيولة تلامس 103 مليون دينار

ثقة متزايدة لدى المتعاملين، تجاوز حاجز 100 مليون دينار



صعود جماعي لـ 93 سهماً

اتساع نطاق المكاسب ليمتد إلى مختلف القطاعات والشركات



560 مليون سهم متداول

حجم تداول ضخم يعكس نشاطاً مضاربياً واستثمارياً واسع النطاق خلال جلسة واحدة



ارتفاع المؤشرات الرئيسية

(بنهاية الجلسة)

المؤشر	نسبة الارتفاع
مؤشر السوق الرئيسي 50	1.19% (سهم صاعد)
مؤشر السوق الأول	0.57% (سهم صاعد)
مؤشر السوق العام	0.54% (سهم صاعد)

كتب مساعد صالح

شهدت بورصة الكويت أداءً إيجابياً لافتاً في ختام تعاملات جلسة الأحد، وسط حالة من التفاؤل سيطرت على المتداولين بالتزامن مع عودة النشاط الشرائي على عدد من الأسهم القيادية والتشغيلية، الأمر الذي انعكس بشكل مباشر على المؤشرات الرئيسية التي أنهت الجلسة في المنطقة الخضراء بدعم صعود جماعي لـ 12 قطاعاً من أصل 13 قطاعاً مدرجاً، فيما بلغت المكاسب السوقية نحو 336 مليون دينار.

وجاءت المكاسب المسجلة في الجلسة مدفوعة بارتفاع وتيرة السيولة المتداولة، إلى جانب استمرار التحركات الانتقائية على الأسهم ذات القيمة السوقية

المرتفعة، فضلاً عن تنامي شهية المستثمرين تجاه الأسهم التي ما زالت تتداول عند مستويات سعرية جاذبة مقارنة بأدائها التشغيلي ونتائجها المالية الأخيرة.

الأسهم القيادية

وسجل مؤشر السوق الأول ارتفاعاً بنسبة 0.57%، ليواصل مساره الصاعد مدعوماً بالأداء الإيجابي لعدد من الأسهم القيادية، فيما ارتفع مؤشر السوق العام بنسبة 0.54%، بالتزامن مع نمو مؤشر السوق الرئيسي 50 بنسبة 1.19%، وصعود السوق الرئيسي بنحو 0.40% مقارنة بمستويات جلسة الخميس الماضي.

وعكست التداولات المسجلة خلال الجلسة استمرار الزخم الشرائي في السوق، إذ بلغت قيمة التداولات نحو 102.88 مليون دينار، توزعت على 560.78 مليون سهم جرى تنفيذها عبر 30.06 ألف صفقة نقدية، في دلالة واضحة على تنامي النشاط الاستثماري والمضاربي في أن واحد.

سيولة جديدة

ويرى متابعون للسوق أن استمرار التداولات فوق حاجز الـ 100 مليون دينار يعكس حالة من الثقة المتزايدة لدى المتعاملين، خاصة في ظل تحسن المعطيات الاقتصادية واستمرار

التربح لنتائج الشركات المدرجة خلال الفترات المقبلة، إلى جانب الرهانات على دخول سيولة جديدة قد تدعم المسار الصاعد للمؤشرات.

وجاء قطاع الطاقة في صدارة القطاعات الاربعة بعدما سجل نمواً بلغ 2.77%، مستفيداً من التحركات الإيجابية التي شهدتها بعض أسهمه، إضافة إلى الدعم المعنوي الناتج عن استقرار أسعار النفط العالمية عند مستويات جيدة انعكست إيجاباً على شهية المستثمرين تجاه القطاع.

كما حققت قطاعات البنوك والخدمات المالية والصناعة والعقار مكاسب متفاوتة، وسط نشاط ملحوظ على الأسهم التشغيلية التي استحوذت على جانب كبير من السيولة المتداولة، في وقت استمرت فيه المحافظ الاستثمارية بعمليات بناء المراكز الانتقائية على عدد من الأسهم التي تتمتع بمؤشرات مالية قوية.

في المقابل، جاء قطاع التأمين وحيداً في المنطقة الحمراء بعدما تراجع بنسبة 1.54%، متأثراً بعمليات جني أرباح طالت بعض أسهم القطاع بعد المكاسب التي حققتها خلال الجلسات الماضية. وعلى مستوى حركة الأسهم، فقد ارتفع 93 سهماً، ما يعكس اتساع نطاق الصعود في السوق وعدم اقتصره على الأسهم القيادية فقط، بينما تراجعت أسعار 31 سهماً، في حين استقرت أسعار 7 أسهم

دون تغيير.

وتصدر سهم «الامتياز» قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً بعدما قفز بنسبة 13.48%، مستفيداً من نشاط شرائي كثيف دفعه لتسجيل واحد من أقوى المكاسب اليومية في السوق، كما جاء سهم في مقدمة نشاط الكميّات بحجم تداول بلغ 62.18 مليون سهم، الأمر الذي عكس اهتماماً استثمارياً ومضاربياً كبيراً بالسهم خلال الجلسة.

أما على صعيد السيولة، فقد تصدر سهم «جي إف إتش» قائمة الأسهم الأكثر نشاطاً من حيث القيمة المتداولة، بعدما استحوذ على سيولة بلغت 11.67 مليون دينار، مع ارتفاع سعره بنسبة 2.56%، في إشارة إلى استمرار اهتمام المتداولين بالسهم الذي يعد من أبرز الأسهم النشطة في السوق خلال الفترة الأخيرة.

معنويات المستثمرين

وأشار محللون ماليون إلى أن الأداء الإيجابي للمؤشرات خلال جلسة الأحد يعكس استمرار حالة التفاؤل المسيطرة على السوق، لا سيما مع تحسن معنويات المستثمرين وعودة الزخم التدريجي للأسهم القيادية، وهو ما ساهم في دعم الاتجاه الصاعد للمؤشرات الرئيسية.

وأوضحوا أن السوق بات يتحرك بشكل أكثر توازناً خلال الفترة الحالية، مع وجود نشاط واضح

على الأسهم القيادية والتشغيلية إلى جانب استمرار المضاربات على الأسهم الصغيرة، الأمر الذي يخلق حالة من التنوع في الفرص الاستثمارية المتاحة أمام المتداولين. وأضافوا أن ارتفاع عدد الأسهم الصاعدة إلى 93 سهماً يعد مؤشراً إيجابياً على اتساع قاعدة المكاسب، ويعكس تحسناً عاماً في شهية الشراء، خاصة أن المكاسب لم تتركز فقط في عدد محدود من الأسهم الثقيلة.

ولفتوا إلى أن التداولات الحالية تشير إلى استمرار دخول السيولة الانتقائية إلى السوق، مع تركيز واضح على الأسهم التي تمتلك محفزات تشغيلية أو أخباراً إيجابية أو توقعات بتحسّن نتائجها المالية خلال الفترات المقبلة.

وأكد مراقبون أن السوق ما زالت تمتلك فرصاً لمواصلة الأداء الإيجابي خلال الجلسات المقبلة، خاصة إذا حافظت السيولة اليومية على مستوياتها الحالية فوق حاجز 100 مليون دينار، وهو ما من شأنه تعزيز الثقة لدى المتعاملين ودفع المزيد من المحافظ الاستثمارية للعودة إلى السوق. كما أشاروا إلى أن استقرار الأوضاع الاقتصادية وتحسن أسعار النفط عالمياً يقدمان دعماً إضافياً لبورصة الكويت، خصوصاً في ظل ارتباط العديد من القطاعات المحلية بالأداء الاقتصادي العام ومستويات الإنفاق والسيولة داخل السوق.

نشاط قوي على الأسهم القيادية والتشغيلية

توقع متابعون أن تشهد الفترة المقبلة استمرار التحركات الانتقائية على الأسهم التشغيلية، بالتزامن مع ترقب المستثمرين لأي محفزات جديدة سواء على مستوى النتائج المالية أو التوزيعات أو المشاريع المستقبلية للشركات المدرجة.

وأكدوا أن الأداء الحالي للسوق يعكس عودة تدريجية للثقة بعد فترة من التذبذب، مشيرين إلى أن استمرار الصعود يتطلب الحفاظ على مستويات السيولة الحالية واستمرار النشاط على الأسهم القيادية التي تقود المؤشرات الرئيسية.

وعكست جلسة الأحد حالة من التفاؤل الواضح داخل بورصة الكويت، مدعومة بارتفاع جماعي للقطاعات وزخم ملحوظ في التداولات، إلى جانب النشاط القوي على الأسهم القيادية والتشغيلية، ما عزز من قدرة المؤشرات على مواصلة المسار الصاعد وتحقيق مكاسب جديدة

93 سهماً مرتفعاً
تعزز اتساع
المكاسب في
مختلف القطاعات

3

سهم الامتياز يخلق
13.48% ويتصدر
الكميات المتداولة
بجلسة الأحد

4

560 مليون سهم
متداول تعكس
نشاطاً مضاربياً
واستثمارياً واسعاً

5

المحافظ المحلية تواصل اقتناص الفرص وسط تراجع الأسهم القيادية

21.3 مليار سهم متداول عبر 1.49 مليون صفقة منذ بداية العام

1 سيولة محلية تساند السوق رغم ضغوط المحافظ الأجنبية والخليجية

2 المستثمر الكويتي يستحوذ على 82% من إجمالي مشتريات السوق

بورصة الكويت: السيولة المحلية "صمام أمان" السوق

السيولة المحلية: 122 مليون دينار صافي شراء كويتي.
بنسبة استحواذ بلغت 82% من المشتريات.
المستثمر المحلي يعزز ثقته بالسوق ويضخ سيولة قوية لمواجهة التذبذبات.



تخارج أجنبي وخليجي بـ 122 مليون دينار.
المحافظ الخارجية اتجهت للبيع وتقليص المراكز الاستثمارية منذ يناير الماضي.

المؤشر "الرئيسي 50" يرتفع 7.74%.
نمو قوي للأسهم المتوسطة والصغيرة رغم تراجع الأسهم القيادية التقليدية.



21.3 مليار سهم متداول منذ يناير.
نشاط تداول مكثف عبر 1.49 مليون صفقة بقيمة تقرب من 6 مليارات دينار.



كتب مساعد صالح

ويؤكد هذا النشاط استمرار جاذبية السوق للمستثمرين رغم التحديات، خاصة مع ارتفاع وتيرة المضاربات على بعض الأسهم، وتحسن شهية التداول خلال فترات متقطعة من العام.

تقليص المراكز

أما على صعيد فئات المستثمرين، فقد أظهرت الإحصائيات أن المؤسسات والشركات الاستثمارية كانت الأكثر ميلاً للبيع خلال الفترة الماضية، إلى جانب الصناديق الاستثمارية التي اتجهت أيضاً نحو تقليص بعض مراكزها.

ويُفسر ذلك عادة بإعادة هيكلة المحافظ الاستثمارية، أو الاتجاه نحو تخفيض الانكشاف على بعض الأسواق الناشئة، في ظل استمرار حالة عدم اليقين المتعلقة بالاقتصاد العالمي وأسعار الفائدة.

وفي المقابل، سجل الأفراد نشاطاً شرافياً ملحوظاً بصافي بلغ 63.59 مليون دينار، ما يعكس زيادة شهية المستثمر الفردي تجاه الأسهم المحلية، خصوصاً مع وجود فرص سريعة للمضاربة وتحقيق المكاسب.

كما حققت محافظ العملاء صافي شراء بلغ 2.17 مليون دينار، في إشارة إلى استمرار بعض الجهات الاستثمارية المحلية في اقتناص الفرص المتاحة داخل السوق.

ومن اللافت أن استثمارات الخليجيين في الصناديق الاستثمارية اقتصرت خلال الفترة على عمليات البيع فقط، دون تسجيل أي نشاط شرافي يُذكر، وهو ما يعكس استمرار التوجه الحذر لدى المستثمر الخليجي تجاه الأسواق المالية خلال المرحلة الحالية.

50» في تحقيق مكاسب قوية بلغت 7.74%، بينما ارتفع المؤشر الرئيسي بنسبة 3.23%، بدعم من النشاط الملحوظ على الأسهم المتوسطة والصغيرة، والتي استقطبت جزءاً مهماً من السيولة المحلية خلال الفترة الماضية.

ويشير هذا التباين في الأداء إلى تغير واضح في توجهات المستثمرين، إذ فضلت شريحة كبيرة من المتداولين التحرك نحو الأسهم التي تتمتع بفرص نمو أعلى، بدلاً من التركيز الكامل على الأسهم القيادية التقليدية.

انخفاض محدود

كما أظهرت البيانات أن القيمة السوقية لبورصة الكويت سجلت انخفاضاً محدوداً خلال أول أربعة أشهر من العام، حيث تراجعت بنحو 130 مليون دينار، بما يعادل 0.24%، لتصل إلى 53.06 مليار دينار بنهاية أبريل 2026، مقارنة مع 53.19 مليار دينار في نهاية العام الماضي.

ورغم محدودية هذا التراجع، فإن مراقبين يرون أنه يعكس قدرة السوق على امتصاص جزء كبير من الضغوط البيعية، خصوصاً مع استمرار النشاط المرتفع على العديد من الأسهم، إلى جانب وجود سيولة محلية داعمة.

نشاط قوي

وعلى مستوى التداولات، سجلت بورصة الكويت نشاطاً قوياً منذ بداية العام، إذ بلغت قيمة التداولات الإجمالية نحو 5.98 مليار دينار، توزعت على 21.32 مليار سهم، تمت من خلال تنفيذ نحو 1.49 مليون صفقة.

يزال يمتلك فرصاً استثمارية جاذبة، خصوصاً في الأسهم التشغيلية والشركات التي تتمتع بعوائد مستقرة وتوزيعات نقدية جيدة.

الأسهم القيادية

وفيما يتعلق بأداء السوق، فقد سجلت المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت أداءً متبايناً خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام، وسط اختلاف توجهات السيولة بين الأسهم القيادية وأسهم السوق الرئيسي.

وتراجع مؤشر السوق الأول بنسبة 1.23% مقارنة بمستواه في نهاية عام 2025، كما انخفض المؤشر العام بنسبة 0.53%، متأثراً بعمليات جني الأرباح والضغوط التي تعرضت لها بعض الأسهم الثقيلة، خاصة مع استمرار التخارج الأجنبي من عدد من الشركات الكبرى.

في المقابل، نجح مؤشر «الرئيسي

خاصة في ظل إعادة توزيع السيولة على أسواق المنطقة.

في المقابل، برز المستثمر الكويتي باعتباره المحرك الرئيسي للسوق خلال الفترة الماضية، إذ بلغت قيمة مشترياته نحو 4.90 مليار دينار، مقابل مبيعات بـ 4.78 مليار دينار، ليستحوذ بذلك على النصيب الأكبر من إجمالي التداولات في البورصة.

ووفق الإحصائيات، مثلت مشتريات المستثمرين الكويتيين نحو 82% من إجمالي قيمة التداولات، فيما بلغت نسبة مبيعاتهم 79.95% من إجمالي المبيعات، الأمر الذي يعكس التقليل الكبير للسيولة المحلية داخل السوق الكويتي مقارنة ببقية الجنسيات الاستثمارية.

ويرى مراقبون أن استمرار الشراء المحلي رغم الضغوط البيعية الخارجية يعكس وجود قناعة لدى شريحة واسعة من المستثمرين بأن السوق لا

التطورات الاقتصادية العالمية، وارتفاع مستويات الحذر في الأسواق الإقليمية والدولية، بالتزامن مع ترقب المستثمرين لقرارات أسعار الفائدة الأمريكية وتطورات أسعار النفط.

وسجل المستثمرون الأجانب أكبر عمليات التخارج من السوق خلال أول أربعة أشهر من العام، بعدما بلغ صافي تعاملاتهم البيعية نحو 96.04 مليون دينار، نتيجة بيع أسهم بقيمة 1.08 مليار دينار، مقابل مشتريات بلغت 982.41 مليون دينار.

الحذر الخليجي

أما المستثمرون الخليجيون، فقد سجلوا أيضاً اتجاهاً بيعياً بصافي بلغ 26.19 مليون دينار، بعد تنفيذ عمليات شراء بقيمة 93.30 مليون دينار، مقابل مبيعات وصلت إلى 119.49 مليون دينار، ما يعكس استمرار الحذر الخليجي تجاه بعض الأسهم المدرجة.

تسارع الإنفاق الرأسمالي وتحسن البيئة الاقتصادية

كما توقعوا أن تستمر الأسهم التشغيلية والبنوك والشركات المرتبطة بالمشاريع الحكومية في جذب اهتمام المستثمرين خلال الفترة المقبلة، خصوصاً مع الحديث عن تسارع الإنفاق الرأسمالي وتحسن البيئة الاقتصادية محلياً.

وأكدوا أن قدرة بورصة الكويت على تحقيق توازن نسبي رغم التخارجات الأجنبية والخليجية تعكس متانة السوق ووجود قاعدة استثمارية محلية قادرة على امتصاص الضغوط، وهو ما يمنح السوق مرونة أكبر في مواجهة التقلبات الخارجية.

ويرى مراقبون أن استمرار الشراء المحلي رغم الضغوط البيعية الخارجية يعكس وجود قناعة لدى شريحة واسعة من المستثمرين بأن السوق لا

يرى محللون أن الأشهر المقبلة ستظل مرتبطة بعدة عوامل رئيسية، في مقدمتها اتجاهات أسعار الفائدة الأمريكية، وأداء أسعار النفط، إضافة إلى نتائج الشركات المدرجة للنصف الأول من العام.

وأشاروا إلى أن استمرار السيولة المحلية في دعم السوق قد يساهم في الحفاظ على استقرار المؤشرات، خاصة إذا تحسنت شهية المستثمر الأجنبي وعادت التدفقات الاستثمارية تدريجياً إلى الأسواق الخليجية.

3 القيمة السوقية تخسر 130 مليون دينار بنهاية أبريل الماضي

4 المؤشر الرئيسي 50 يرتفع 7.74% رغم ضغوط السيولة الأجنبية

5 تداولات البورصة تقترب من 6 مليارات دينار منذ يناير

6 26 مليون دينار صافي تخارج خليجي من الأسهم الكويتية

7 الأجانب يبيعون أسهماً بـ 1.08 مليار دينار خلال 4 أشهر

بنك الكويت المركزي يلزم البنوك بتقليص مهلة الرد على شكاوى العملاء من 15 إلى 5 أيام عمل

أعلن بنك الكويت المركزي، اليوم الأحد، توجيه البنوك الكويتية إلى تقليص المهلة المحددة لرد البنوك على شكاوى العملاء من 15 يوماً إلى 5 أيام عمل فقط. كما أُلزم «المركزي» البنوك بتطوير مؤشرات أداء دورية لقياس مدى رضا العملاء وتحسين جودة معالجة الشكاوى.



«تنظيم التأمين»: اعتماد الإعلان الإلكتروني كوسيلة رسمية للإخطار

أصدرت وحدة تنظيم التأمين، تعميمين بشأن نظام تبادل المعلومات الضريبية (FATCA) ومعيار الإبلاغ المشترك (CRS) لعام 2026، إلى جانب اعتماد الإعلان الإلكتروني كوسيلة رسمية للإخطار والمراسلات مع الجهات الخاضعة لرقابتها. ونكرت الوحدة، في تعميم رقم (9) لسنة 2026، أنه يتعين على جميع الجهات الخاضعة لرقابتها الالتزام بالتسجيل ورفع التقارير عبر بوابة تبادل المعلومات بوزارة المالية، وفقاً لأحكام القانون رقم (125) لسنة 2019 في شأن تنظيم التأمين ولائحته التنفيذية وتعديلاتها. وأوضحت أن فترة رفع التقارير المالية لمعيار الإبلاغ المشترك CRS واتفاقية FATCA تمتد من 12 أبريل 2026 وحتى 31 مايو 2026، مع ضرورة التأكد من قوائم الدول المعتمدة لعامي 2024 و2025 على موقع وزارة المالية.

عمومية الشركة اعتمدت توزيعات 2025 وأقرت زيادة رأس المال

المطوع: الوضع المالي لـ «بيان» للاستثمار» «متين ومستقر»

1 الجمعية وافقت على توزيع أسهم منحة بنسبة 4% للمساهمين

2 زيادة رأس مال الشركة إلى 24.5 مليون دينار لتعزيز الملاءة المالية



أقرت الجمعية العامة العادية لشركة بيان للاستثمار توزيع أرباح عن السنة المالية 2025، على شكل أسهم منحة مجانية بإصدار عدد 9.44 مليون سهم جديد بنسبة 4% من رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع، توزع بواقع عدد 4 أسهم عن كل 100 سهم، بواقع مبلغ قدره 943.57 ألف دينار كويتي.

وقال رئيس مجلس الإدارة فيصل علي المطوع: الوضع المالي للشركة «متين ومستقر».. ونحن متفائلون بوضع الكويت اقتصادياً «وهذي ديرتنا ومالنا إلا نستثمر فيها لذلك معظم استثماراتنا محلية» ووفق بيان الشركة لبورصة الكويت، تم تفويض مجلس الإدارة في التصرف في كسور الأسهم الناتجة عن الزيادة، وتستحق أسهم المنحة للمساهمين المقيدون في سجلات الشركة في نهاية يوم الاستحقاق المحدد له يوم الخميس الموافق 11 يونيو 2026.

ويتم توزيعها على السادة المساهمين خلال 3 أيام عمل من تاريخ الاستحقاق والمحدد له يوم الثلاثاء الموافق 16 يونيو 2026، وتفويض مجلس الإدارة في تعديل الجدول الزمني إن لزم الأمر أو في حال تعذر الاعلان عن تأكيد الجدول الزمني بسبب تأخر إجراءات الشهر.

وأوضحت أن ذلك بعد موافقة الجمعية العامة غير العادية على زيادة رأس مال الشركة، واستقطاع نسبة 10% إلى حساب الاحتياطي الإجمالي، بواقع مبلغ 126.9 ألف دينار كويتي من صافي ربح الشركة عن السنة المالية 2026، وصرف مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة بمبلغ 20 ألف دينار كويتي، عن السنة المالية 2025. وتم تجديد تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها وذلك وفقاً للمواد القانونية رقم (7) لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتها، وإخلاء طرف أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية والإدارية والمالية عن السنة المالية 2025.

وتمت الموافقة على إعادة تعيين نايف مساعد بزيع الياسين RSM البزيع وشركاهم لتدقيق الحسابات كمراقب حسابات للشركة للسنة المالية 2026، وتفويض مجلس الإدارة في تحديد أتعابه.

وأوضحت أنه لا يوجد جزاءات مالية تم توقيعها على الشركة من قبل هيئة أسواق المال خلال العام 2025، ولكنه وبموجب كتاب هيئة أسواق المال المؤرخ 16 نوفمبر 2025 وتم إخطار الشركة بضرورة تلافى ارتكاب الملاحظات الرقابية التي تم رصدها من قبل فريق تفتيش هيئة أسواق المال، وعدم تكرارها مستقبلاً.

وصادقت العمومية على البيانات المالية، واستعراض

45.3 دينار سعر جرام الذهب عيار 24

أعلنت وزارة التجارة والصناعة، أسعار تداول الذهب في دولة الكويت، وبحلول الساعة 08:05 صباحاً بتوقيت الكويت، فقد سجل سعر جرام الذهب عيار 24 نحو 45.355 دينار، فيما بلغ سعر جرام الذهب عيار 22 نحو 41.614 دينار.

ارتفاع سعر صرف الدينار أمام الدولار

تراجع سعر صرف الدينار الكويتي، أمام 4 عملات أجنبية في مقدمتها الين الياباني بـ 2.04%. وعلى الجانب الآخر، فقد ارتفع الدينار مقابل الدولار الأمريكي و5 عملات عربية بنسبة 0.15% لكل منهم، وذلك عن مستوى الخميس الماضي.

تقرير التعاملات التي تمت أو ستتم مع أطراف ذات صلة، وتقرير جميع الجزاءات التي تم توقيعها على الشركة، وتقرير مجلس الإدارة للسنة المالية 2025، وتقرير لجنة التدقيق عن السنة المالية 2025، وتقرير مراقب الحسابات.

ووافقت الجمعية العامة الغير عادية على زيادة رأس مال الشركة المصرح به والمصدر والمدفوع من مبلغ 23.59 مليون دينار كويتي، موزعة على 235.89 مليون سهم، إلى مبلغ 24.53 مليون دينار كويتي، موزعة على 245.33 مليون سهم وذلك عن طريق إصدار عدد 9.44 مليون سهماً.

وتوزع بواقع عدد 4 أسهم عن كل 100 سهم، بواقع مبلغ 943.57 ألف دينار كويتي، تمثل أسهم المنحة المقرر توزيعها على المساهمين المقيدون في سجلات الشركة في نهاية يوم الاستحقاق، على أن يتم توزيعها على المساهمين خلال 3 أيام عمل من تاريخ

المليون سهم وذلك عن طريق إصدار عدد 9.44 مليون سهماً. وتوزع بواقع عدد 4 أسهم عن كل 100 سهم، بواقع مبلغ 943.57 ألف دينار كويتي، تمثل أسهم المنحة المقرر توزيعها على المساهمين المقيدون في سجلات الشركة في نهاية يوم الاستحقاق، على أن يتم توزيعها على المساهمين خلال 3 أيام عمل من تاريخ

3 1.19 مليون دينار أرباحاً صافية عن العام المالي الماضي

المصرح به والمصدر والمدفوع بمبلغ 24.53 مليون دينار كويتي، موزعة على 245.33 مليون سهم، قيمة كل سهم 100 فلس وجميع الأسهم نقدية.

وكانت «بيان» قد حققت أرباحاً بقيمة 1.19 مليون دينار كويتي خلال عام 2025، مقابل أرباح بقيمة 1.88 مليون دينار في عام 2024، بتراجع سنوي يبلغ 37%.

الاستحقاق. وتفويض مجلس الإدارة بالتصرف في كسور الأسهم الناتجة عن الزيادة وتعديل الجدول الزمني إن لزم الأمر، أو في حال تعذر الإعلان عن تأكيد الجدول الزمني بسبب تأخر إجراءات الشهر.

كما وافقت على تعديل المادة (6) من عقد التأسيس والمادة (5) من النظام الأساسي للشركة ليحدد رأس مال الشركة

المليون سهم وذلك عن طريق إصدار عدد 9.44 مليون سهماً. وتوزع بواقع عدد 4 أسهم عن كل 100 سهم، بواقع مبلغ 943.57 ألف دينار كويتي، تمثل أسهم المنحة المقرر توزيعها على المساهمين المقيدون في سجلات الشركة في نهاية يوم الاستحقاق، على أن يتم توزيعها على المساهمين خلال 3 أيام عمل من تاريخ

«حماية المنافسة» الكويتي يتلقى طلباً لإتمام عملية التركيز الاقتصادي

دولار لمدة عام إضافي، وفقاً لتقرير «الوضع الخارجي للاقتصاد المصري» الصادر عن البنك. وأوضح التقرير، أن الوديعة التي كان المقرر استحقاقها في سبتمبر 2025، تم تجديدها لمدة عام، ليصبح موعد استحقاقها سبتمبر المقبل. وأشار إلى وجود وديعتين كويتيتين لدى البنك المركزي، بقيمة إجمالية 4 مليارات دولار، إحداهما بقيمة مليار دولار كانت تستحق في أبريل الماضي، ولم يتحدد موقفها بعد، إلى جانب وديعة أخرى مماثلة ممتدة حتى سبتمبر 2026.

شأن حماية المنافسة عرف عمليات التركيز الاقتصادي بأنها حالة من حالات التغيير على نحو دائم في السيطرة في السوق المعنية. وتنشأ في حالة الاندماج، أو الاستحواذ، وكذلك في حال تأسيس شراكة بين شخصين، أو أكثر يقدمان نشاطاً اقتصادياً مستقلاً عنهما على نحو دائم. الكويت تجدد وديعة بقيمة مليار دولار لدى البنك المركزي المصري نشر في 03-05-2026 | 16:30 أعلن البنك المركزي المصري، عن تجديد الكويت وديعة بقيمة مليار

أعلن جهاز حماية المنافسة الكويتي، تلقيه طلباً لإتمام عملية التركيز الاقتصادي. وحسب تدوينة على موقع التواصل الاجتماعي «إكس»، فقد تقدمت شركة ألعاب بوابة الشرق للاستثمار (المملكة العربية السعودية) بالطلب للاستحواذ على 100% من شركة مونتون القابضة المحدودة (جزر الكايمان) و100% من شركة شنغهاي موتونغ للتكنولوجيا المحدودة (جمهورية الصين) المملوكتين لشركة بايت دانس المحدودة. يُذكر أن القانون رقم 72 لسنة 2020 في

لضمان توازن السوق العالمية

وزير النفط: الكويت ملتزمة بالعمل المنسجم داخل «أوبك+»

1 المتابعة الشهرية لمستجدات السوق النفطية وتعزيز أمن الإمدادات

2 نهج متدرج لرفع الإنتاج بزيادة قدرها 188 ألف برميل يومياً في يونيو المقبل



طارق الرومي

مصالح الدول المنتجة واستقرار السوق النفطية وترسيخ حوار متوازن مع الدول المستهلكة مبيناً أن قدرة المنظمة ونجاحها في المحافظة على توازن السوق العالمية ومواكبة نمو الاقتصاد العالمي. وضم وفد دولة الكويت المشارك في الاجتماع إضافة للوزير الرومي محافظ دولة الكويت لدى منظمة أوبك محمد الشطي والممثل الوطني لدولة الكويت لدى منظمة أوبك الشيخ عبد الله صباح سالم الحمود الصباح.

وشدد على أن دولة الكويت باعتبارها عضواً مؤسساً في منظمة أوبك تؤكد بكل ثبات وحزم التزامها في ترسيخ مبادئ التعاون والتنسيق بين الدول المنتجة داخل منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) وكذلك تحالف دول إعلان التعاون (أوبك بلس) البالغ عددها حالياً 21 دولة إذ يمثلان الإطارين الأساسيين لاستقرار سوق النفط العالمية. ونوه بالدور الاستراتيجي لمنظمة (أوبك) في المحافظة على

يأتي في إطار المتابعة الشهرية لمستجدات السوق النفطية وبما يسهم في تعزيز أمن الإمدادات. وأوضح أن الاجتماع يأتي استكمالاً لتنفيذ قرار التخارج من اتفاق خفض الطوعي ورفع إجمالي الإنتاج وذلك في إطار النهج المتدرج والمتوازن وفق احتياجات السوق النفطية إذ ستكون مقدار الزيادة 188 ألف برميل يومياً لشهر يونيو 2026 لافتاً إلى أن إنتاج دولة الكويت لشهر يونيو 2026 سيصل إلى 2ر628 مليون برميل يومياً.

جدد وزير النفط طارق الرومي التزام دولة الكويت بالعمل داخل (أوبك) و(أوبك بلس) بانسجام وتناغم وفق روح المسؤولية الجماعية والحوار البناء والتنسيق بهدف توازن السوق النفطية. جاء ذلك في تصريح للوزير الرومي نقله بيان صادر عن (النفط) عقب تروؤسه وفد دولة الكويت المشارك باجتماع الدول المشاركة في اتفاق التخارج من خفض الطوعي للإنتاج الذي عقد عبر تقنية الاتصال المرئي. وأكد الرومي أن الاجتماع

3 «العربية للطاقة» تعلن انسحاب الإمارات من عضويتها

أعلنت الأمانة العامة للمنظمة العربية للطاقة «منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - أوابك سابقاً» انسحاب دولة الإمارات العربية المتحدة من عضوية المنظمة وذلك اعتباراً من 1 مايو الجاري. وقالت «العربية للطاقة» إن الأمانة العامة للمنظمة أحيطت علماً بكتاب وزير الطاقة والبنية التحتية في دولة الإمارات العربية المتحدة سهيل المزروعى الموجه إلى وزير النفط والغاز في دولة ليبيا ورئيس الدورة الحالية لمجلس وزراء المنظمة د.خليفة عبدالصديق والمتضمن قرار انسحاب الإمارات من المنظمة. وأعربت الأمانة العامة للمنظمة عن تقديرها للدور الذي اضطلعت به دولة الإمارات العربية المتحدة طوال فترة عضويتها وإسهاماتها الفاعلة في دعم مسيرة العمل العربي المشترك في قطاع البترول والطاقة. وأكدت حرصها على مواصلة جهودها في تعزيز التعاون والتكامل بين دولها الأعضاء بما يدعم المصالح المشتركة من خلال تنفيذ برامجها ومبادراتها الاستراتيجية.

زيادة رسوم خدمات «المناقصات»

أصدر وزير المالية د. يعقوب الرفاعي قراراً جديداً بشأن تحديث رسوم الخدمات التي يقدمها الجهاز المركزي للمناقصات العامة للغير. ونص القرار في مادته الأولى على أن «تحدد الرسوم المستحقة نظير الخدمات التي يقدمها الجهاز المركزي للمناقصات العامة للغير»، وفقاً لما يلي:

- طلب إضافة اعتماد توقيع.. 30 ديناراً.
- طلب شهادة لمن يهيمه الأمر.. 20 ديناراً.
- طلب تصنيف أول مرة.. 200 دينار.
- طلب رفع تصنيف من الفئة الرابعة إلى الثالثة.. 400 دينار.
- طلب رفع تصنيف من الفئة الثالثة إلى الثانية.. 600 دينار.
- طلب رفع تصنيف من الفئة الثانية إلى الأولى.. 800 دينار.

«أوبك» و«أوبك بلس» هما الإطاران الأساسيان لاستقرار الاقتصاد العالمي

نحو سوق خليجية متكاملة وتحول رقمي لوجستي

«الغرفة» تستعرض مبادراتها في اللقاء التشاوري الـ 14 لوزراء التجارة واتحاد الغرف الخليجية

1 مقترح كويتي طموح لربط الخدمات اللوجستية وتسهيل حركة التجارة البينية



رياح عبدالرحمن الرباح

شاركت غرفة تجارة وصناعة الكويت في اللقاء التشاوري السنوي الذي جمع أصحاب المعالي وزراء التجارة والصناعة بدول مجلس التعاون الخليجي مع رؤساء الاتحادات والغرف الخليجية، عبر تقنية الاتصال المرئي يوم الخميس الموافق 30 ابريل 2026، حيث ترأس عبدالله بن عادل فخرو وزير التجارة والصناعة في مملكة البحرين الاجتماع، إلى جانبه سعادة الشيخ خليفة بن جاسم بن محمد آل ثاني رئيس الاتحاد ورئيس غرفة قطر، وبمشاركة وزراء التجارة والصناعة بدول المجلس، والأمين العام لمجلس التعاون اجاسم محمد البديوي، بالإضافة إلى رؤساء الاتحادات والغرف الخليجية، حيث ترأس وفد الغرفة المشارك باللقاء رباح عبدالرحمن الرباح - المدير العام، وبمعيته عماد عبدالله الزيد - نائب المدير العام، وفهد محمد الصغير - مدير إدارة العلاقات التجارية، ومها عبدالمحسن الغانم - مساعد مدير إدارة العلاقات التجارية بالغرفة.

ناقش اللقاء التشاوري الرابع عشر عدداً من المواضيع المتعلقة بالتعاون التجاري والصناعي، في ظل الظروف الجيوسياسية التي تمر بها المنطقة وتداعياتها على الاقتصادات الخليجية. وأشاد السادة رؤساء اتحادات وغرف التجارة والصناعة بدول مجلس التعاون الخليجي، بتوجيهات قادة دول مجلس التعاون لدعم القطاع الخاص وتعزيز دوره المحوري في مسيرة التنمية الشاملة، بما يعكس حرص القيادات الخليجية على ترسيخ التعاون الاقتصادي بين دول المجلس، كما تقدمت غرفة تجارة وصناعة الكويت بمقترح حول إنشاء منصة رقمية خليجية موحدة تحت مظلة الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، تعمل كسوق مفتوح للخدمات اللوجستية، وترتبط بين مختلف الأطراف ذات العلاقة، بما في ذلك شركات الشحن والمستوردين والمصدرين ومشغلي المستودعات، بالإضافة إلى الموانئ والمناطق اللوجستية، حيث أبدت الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي واتحاد الغرف الخليجية ترحيبهم بالمقترح المقدم من الغرفة، على أن يتم مناقشة كافة التفاصيل وإجراءات تنفيذه لاحقاً. كما عقد بنفس اليوم الاجتماع الـ 68 لمجلس إدارة اتحاد غرف دول

2 الاستعداد لمنتديات استثمارية كبرى مع الصين وكازاخستان في عام 2026



استعراض تقرير جهود الأمانة العامة والاتحادات والغرف الأعضاء خلال الفترة الاستثنائية، وعرض جدول فعاليات وأنشطة الأمانة العامة لعام 2026، المتضمن على منتدى الأعمال الخليجي الكازخستاني المقرر عقده في الربع الاخير من عام 2026، ومنتدى الاستثمار والتجارة الخليجي الصيني المقرر عقده في المملكة العربية السعودية في ديسمبر 2026.

على البحر الأحمر وبحر العرب لباقي دول مجلس التعاون الخليجي، كما تقدمت الغرفة على مقترح إنشاء منصة رقمية خليجية موحدة. وقد تضمن جدول أعمال الاجتماع عرض تقرير عن مخرجات اجتماع مجلس الإدارة الطارئ لرؤساء الاتحادات والغرف الأعضاء المنعقد بتاريخ 16 مارس 2026 عبر الاتصال المرئي، إلى جانب

مساهمة القطاع الخاص في تنمية التجارة البينية الخليجية، وتعزيز دوره في النشاط الاقتصادي بدول المجلس. وأنتت غرفة تجارة وصناعة الكويت خلال الاجتماع بالشكر والعرفان لكل من المملكة العربية السعودية و دولة الامارات العربية المتحدة و سلطنة عمان على ما قدموه من تسهيلات ودعم في خدمات النقل البري والخدمات اللوجستية للموانئ المطلة

بحضور الإدارة التنفيذية للبنك

بنك الكويت الوطني يحتفي بتخريج 20 موهبة وطنية

1 النمرالله: «أكاديمية الوطني» أصبحت مركزاً لصناعة القيادات الشابة ومنصة رائدة لصقل مهارات الخريجين

2 نعمل باستمرار على تطوير محتوى البرنامج بما يواكب أحدث الممارسات العالمية ويناسب سوق العمل المتغير



مريخ النمرالله



عماد العبلاني ومسؤولو الموارد البشرية في البنك يتوسطون خريجي الدفعة الثلاثين من أكاديمية الوطني

مؤسسات القطاع الخاص جذبا للمواهب والكفاءات الكويتية وتوظيفاً للعمالة الوطنية. وتعكس الأكاديمية رؤية بنك الكويت الوطني في وضع مبدأ التنمية المستدامة للموارد والكوادر البشرية في مقدمة أولوياته، بوصفه هدفاً استراتيجياً ومسؤولية مشتركة بين الدولة ممثلة بأجهزتها المختلفة والقطاع الخاص.

تم افتتاح أكاديمية الوطني في العام 2008 بهدف تمهيد تمكين الخريجين الجامعيين الجدد من الشباب الكويتي من الالتحاق بالعمل في قطاع الخدمات المصرفية، من خلال ما توفره الأكاديمية للخريجين من أفضل البرامج التدريبية التي تم وضعها بالتعاون مع أكبر المؤسسات والجامعات حول العالم لمواكبة متطلبات سوق العمل.

بخبرات عملية ومعرفة نوعية تليق بطموحاتهم المهنية وتتناسب مع سوق العمل المتغير». وأشارت: «تجسد أكاديمية الوطني إرثاً من النجاح يمتد لأكثر من 15 عاماً، حيث تم تصميم هذا البرنامج خصيصاً لحاملي الشهادات الجامعية بهدف توظيف الكفاءات والمواهب الوطنية من الخريجين الجدد، إضافة إلى العمل على تطويرهم وتمكينهم من العمل في القطاع المصرفي».

وأكدت النمرالله أن بنك الكويت الوطني يعمل باستمرار على تكريس موقعه الريادي في صدارة مؤسسات القطاع الخاص التي دأبت على استقطاب الطاقات البشرية الوطنية وتدريبها وصقل مهاراتها وتأهيلها للعمل المصرفي، إضافة إلى كون البنك يتمتع بأعلى معدلات الاحتفاظ بالموظفين، كما يعد أكثر

إدارة المواهب في الموارد البشرية لمجموعة بنك الكويت الوطني، مريخ النمرالله: «نفخر اليوم بتخريج دفعة جديدة من الشباب الكويتي الذين أثبتوا التزاماً وشغفاً كبيرين بالتعلم والتطوير، حيث يعكس هذا البرنامج استراتيجية البنك الرامية إلى الاستثمار في رأس المال البشري من خلال إعداد قيادات مصرفية وطنية شابة مؤهلة وفق أحدث وأفضل المعايير العالمية لاستكمال مسيرة البنك الناجحة على مدار عقود طويلة».

وأضافت النمرالله: «أكاديمية الوطني أصبحت مركزاً متكاملاً لصناعة القيادات الشابة، ومنصة تدريبية رائدة لصقل مهارات الخريجين وإعدادهم لبيئة العمل الحديثة، حيث نعمل باستمرار على تطوير محتوينا بما يواكب أحدث الممارسات العالمية لضمان تزويد المشاركين

إلى الموضوعات الأساسية المتعلقة بالأعمال المصرفية وطبيعة عمل المجموعات والإدارات المختلفة في بنك الكويت الوطني. إلى جانب ذلك، اشتمل البرنامج على أنشطة تعليم مدمج تجمع بين التدريب الحضوري والافتراضي، إضافة إلى زيارات ميدانية تتيح للمشاركين اكتساب فهم أوضح لطبيعة العمل المصرفي.

وقدم المشاركون في الأكاديمية أفكاراً جديدة أمام مديري الإدارات المختلفة في البنك من خلال «مشروع تحدي الابتكار»، والذي تم تدشينه بهدف تحفيز قدرات المتدربين على الإبداع ووضع حلول ابتكارية للعناصر والجوانب المختلفة التي تم التدريب عليها في الأكاديمية. وبهذه المناسبة، قالت نائب مساعد الرئيس

احتفى بنك الكويت الوطني بتخريج الدفعة الثلاثين من برنامج «أكاديمية الوطني»، والتي ضمت 20 شاباً وشابة من الكفاءات الوطنية الواعدة، بحضور الإدارة التنفيذية للبنك، وذلك بعد اجتيازهم بنجاح شروط ومعايير هذا البرنامج المكثف، والمصمم خصيصاً لحملة الشهادات الجامعية.

وامتد البرنامج التدريبي للأكاديمية على مدار 6 أشهر، وضم متدربين حديثي التخرج من مختلف التخصصات، حيث خضع المتدربون لبرنامج مكثف في المهارات العملية والتقنية والسلوكية التي تمنح المشاركين الفرصة لبناء مسيرة مهنية مميزة في بنك الكويت الوطني. وتضمن البرنامج محاور تدريبية متنوعة مثل التفكير التصميمي، تعزيز الابتكار، التوجهات الرقمية في العمل المصرفي، إضافة

لارتقاء بتجربة عملائه ويطلق تطبيقه لأجهزة الذكاء بحلة جديدة كلياً

البنك الأهلي الكويتي - دولة الإمارات العربية المتحدة يواصل رحلة التحول الرقمي



عمر وهبي



خليل القطان

تواجههم خارج الدولة. ويحافظ التطبيق على أعلى معايير الأمان والتحكم، حيث يمكن للعملاء من خلاله إدارة بطاقتهم بالكامل بما في ذلك الإيقاف المؤقت أو التفعيل أو طلب الاستبدال ضمن بيئة آمنة وموثوقة. ويوفر التطبيق في الوقت نفسه تجربة مخصصة تتكيف مع تفضيلات المستخدمين، من خلال إعدادات الإشعارات وخيارات الخصوصية، إضافة إلى إمكانية اختيار الوضعين الفاتح والداكن، واستخدام أدوات متكاملة مثل مركز الطلبات (Request Hub) وخدمة المراسلة الآمنة داخل التطبيق.

الثقافة المالية لدى المستخدمين من خلال عرض العوائد المتوقعة للودائع لأجل بشكل فوري وواضح مما يساعد على اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة بناءً على بيانات حقيقية. ويتيح التطبيق أيضاً تسهيل العمليات اليومية، عبر مشاركة رقم الأيبان، وتحديث البيانات الشخصية، وإدارة الأجهزة المرتبطة بالحساب بكل مرونة، إلى جانب إمكانية تعديل حدود التحويل وإدارة بيانات الدخول. ويأتي ذلك بجانب إعداد إشعارات السفر بكل سهولة، بما يضمن استمرار استخدام البطاقات المصرفية أثناء السفر دون انقطاع، مما يوفر راحة واطمئناناً إضافياً للعملاء خلال

عملائنا، لمنحهم الراحة الكاملة عند استخدامه لتنفيذ مختلف معاملاتهم المصرفية والمالية على مدار الساعة». وأضاف «في رحلتنا نحو تطوير

النسخة الجديدة من تطبيقنا، ركزنا على كيفية خدمة عملائنا من أجل الارتقاء بتجربتهم معنا وبناء علاقة مستدامة قائمة على الثقة المطلقة بالبنك الأهلي الكويتي كشريك مثالي لهم على الدوام».

واختتم القطان «نحن نؤمن بأن الثقة تُكتسب من خلال التفاصيل الصغيرة، ولذا قمنا بتحويل التطبيق إلى مركز خدمة متكامل يضع احتياجات العميل في المقدمة، ويستجيب لتطلعاته قبل أن يطلبها خصوصاً أنه في عصر التحول الرقمي المتسارع، لم يعد العميل يبحث فقط عن وسيلة لتحويل الأموال، بل عن منصة تفهم نمط حياته وتتسق مع إيقاعه اليومي».

ويتميز التطبيق بواجهة حديثة ومُحسنة تم إعادة تصميمها بعناية لتوفير وضوح أكبر وسهولة في التنقل، وذلك لتقديم تجربة استخدام أكثر سلاسة وسرعة، ويعزز من كفاءة تنفيذ العمليات اليومية. وفي إطار دعمه للمبادرات الرقمية الوطنية، يدمج التطبيق خدمة الهوية الرقمية UAE PASS، مما يتيح للعملاء الاستفادة من وسيلة موحدة وأمنة

التقليدية، وسعيًا لأن نكون المحرك الرقمي الذي يمكن عملائنا من تحقيق طموحاتهم المالية بأقل جهد وأعلى كفاءة».

وأكد أن البنك يدرك بأن التفوق لم يعد محصوراً في المنتجات المالية التقليدية، بل في القدرة على تقديم خدمة استباقية تتوقع احتياجات العميل وتلبيها قبل حدوثها.

وأضاف «هذا التطبيق يعكس إيماننا بأن التكنولوجيا هي الجسر الذي يربط تطلعات العملاء بالواقع، وهو نتاج فهما شامل لاحتياجات العملاء، ويعكس التزامنا بأن نكون دائماً في مقدمة البنوك التي تبنت الرقمنة كمنهج أساسي في عملياتنا وليس خياراً بديل فحسب».

واختتم وهبي «مقياس نجاحنا يكمن في مستوى الرضا والثقة التي نلمسها من عملائنا، نحن لا نطلق مجرد تطبيق، بل نقدم وعداً بالتميز وبأن نكون دائماً الأقرب، والأسرع، والأكثر حرصاً على مصالح عملائنا في كل خطوة رقمية معنا».

من جهته، قال رئيس إدارة التحول الرقمي والابتكار في البنك الأهلي الكويتي - الكويت خليل القطان، إن «إطلاق النسخة المطورة من تطبيقنا ليس مجرد استجابة لمتطلبات السوق، بل هو إرساء لمعايير جديدة في الخدمات الرقمية وحماية بيانات

أعلن البنك الأهلي الكويتي - دولة الإمارات العربية المتحدة عن تطوير تطبيقه للخدمات المصرفية عبر الأجهزة الذكية، في خطوة تعكس استمراره برحلة التحول الرقمي لتقديم تجربة مصرفية متكاملة تلي احتياجات العملاء على مختلف المستويات.

وجاء تطوير التطبيق بالتعاون بين إدارة التحول الرقمي والابتكار في البنك الأهلي الكويتي في الكويت، وإدارة الخدمات المصرفية للأفراد في البنك الأهلي الكويتي - دولة الإمارات العربية المتحدة، بما يعكس روح العمل الجماعي في المجموعة، والالتزام الدائم بمواكبة التطورات التكنولوجية، وتقديم خدمات مصرفية أكثر سهولة وأماناً للعملاء من أجل تعزيز ثقتهم ووضعهم في صميم كل تفصيل داخل التطبيق.

ويعكس التطبيق أيضاً حرص البنك على تلبية متطلبات عملائه بما يساهم بالارتقاء بالمكانة التنافسية الرائدة التي يتمتع بها في جميع الأسواق التي يعمل بها.

وبهذه المناسبة، قال الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي الكويتي - دولة الإمارات العربية المتحدة عمر وهبي «مع إطلاق التطبيق الجديد نحن نضع حجر الأساس لعلاقة متجددة مع عملائنا، بما يتوافق مع رؤيتنا التي تتجاوز تقديم الخدمات المصرفية

إغلاق شبه مستقر يعكس توازناً دقيقاً بين السيولة الانتقائية وضغوط الأسهم القيادية

تماسك حذر في «تاسي» رغم تقلبات القطاعات وضغوط الطاقة

قطاع التقنية يقود المكاسب بدعم زخم المضاربات وتنامي الطلب الرقمي



السيولة تتوزع بانتقائية وسط هيمنة أسهم البنوك والطاقة على التداولات



الأسهم النشطة

من حيث السيولة، تصدر مصرف الراجحي قائمة الأسهم الأكثر نشاطاً بقيمة تداول بلغت 220.26 مليون ريال، مع ارتفاع طفيف في سعره بنسبة 0.29%، ما يعكس استمراره كأحد أبرز محركات السوق. وجاء سهم أرامكو السعودية في المرتبة الثانية بسيولة بلغت 172.86 مليون ريال، رغم تراجعها بنسبة 0.94%، في إشارة إلى استمرار عمليات جني الأرباح على السهم. أما سهم سليمان الحبيب، فقد حل ثالثاً من حيث السيولة بقيمة 125.86 مليون ريال، رغم تراجعها، يليه سهم المجموعة السعودية بقيمة 125.38 مليون ريال. ومن حيث الكميات، تصدر سهم أمريكانا القائمة بتداول 40.81 مليون سهم، رغم تسجيله تراجعاً طفيفاً بنسبة 0.49%، في حين جاء سهم كيان السعودية ضمن الأكثر تداولاً من حيث القيمة.



أنهى مؤشر سوق الأسهم السعودية الرئيسي «تاسي» تعاملات جلسة الأحد على ارتفاع طفيف للغاية، في مشهد يعكس حالة من التوازن الدقيق بين قوى الشراء والبيع، حيث اكتفى المؤشر بإضافة 5.18 نقطة فقط، أي ما يعادل 0.05%، ليغلق عند مستوى 11,192.84 نقطة. هذا الأداء المحدود يعكس حالة من الحذر المسيطرة على المتعاملين، خاصة في ظل التباين الواضح بين أداء القطاعات القيادية والقطاعات النشطة. افتتح المؤشر تداولاته عند مستوى 11,198.14 نقطة، وسرعان ما دخل في نطاق تذبذب ضيق نسبياً، إذ سجل أعلى مستوى له خلال الجلسة عند 11,224.11 نقطة، بينما هبط إلى أدنى مستوى عند 11,159.11 نقطة، ما يعكس وجود ضغوط بيعية متقطعة قابلها دعم شرائي انتقائي، خصوصاً في الأسهم المتوسطة والصغيرة.

اتساع السوق

أحد أبرز المؤشرات الإيجابية في الجلسة كان اتساع قاعدة الأسهم المرتفعة، حيث صدرت 181 شركة مقابل تراجع 73 شركة فقط، في حين استقرت 15 شركة دون تغيير. هذا التباين يشير إلى أن الزخم لم يكن شاملاً للمؤشر ككل، بل كان متركزاً في شريحة معينة من الأسهم، وهو ما يعزز فكرة أن السوق يتحرك بشكل انتقائي أكثر من كونه في اتجاه صاعد واضح.

السيولة المتداولة

بلغت قيمة التداولات الإجمالية نحو 4.29 مليار ريال، من خلال تداول 250.66 مليون سهم، وهي مستويات سيولة متوسطة تعكس استمرار حالة الترقب لدى المستثمرين، ورغم عدم تسجيل قفزات كبيرة في السيولة، فإن توزيعها بين القطاعات والأسهم كان لافتاً، حيث تركزت بشكل واضح في الأسهم القيادية، مع استمرار تدفقها نحو الأسهم ذات الطابع المضاربي.

حالة من التوازن الحذر، حيث لم يتمكن المؤشر من تحقيق مكاسب قوية رغم اتساع قاعدة الأسهم المرتفعة، وهو ما يشير إلى وجود ضغوط من الأسهم القيادية، خصوصاً في قطاعي الطاقة والرعاية الصحية. كما أن توجه السيولة نحو الأسهم الصغيرة والمتوسطة يعكس سلوكاً مضاربياً واضحاً، قد يؤدي إلى زيادة حدة التذبذب خلال الجلسات المقبلة، خاصة في ظل غياب محفزات قوية تدعم الاتجاه الصاعد. في المقابل، فإن استمرار تدفق السيولة إلى قطاعات مثل التقنية والمواد الأساسية يشير إلى وجود فرص استثمارية انتقائية، قد تشكل نقاط جذب للمستثمرين الباحثين عن العوائد.

سوق يتحرك بحذر

في المجمل، تعكس جلسة الأحد صورة لسوق يتحرك بحذر، مدفوعاً بتوازن دقيق بين العوامل الإيجابية والسلبية، فبينما تدعم بعض القطاعات الأداء العام، تظل الضغوط على الأسهم القيادية عاملاً رئيسياً يحد من قدرة المؤشر على تحقيق مكاسب قوية. هذا التوازن قد يستمر خلال الفترة المقبلة، ما لم تظهر محفزات جديدة قادرة على تغيير اتجاه السوق، سواء على المستوى المحلي أو العالمي، وهو ما يجعل المرحلة الحالية مرحلة ترقب بامتياز بالنسبة للمستثمرين.

هذا الأداء يعكس توجه السيولة نحو الأسهم ذات الطابع المضاربي أو التي تتمتع بمحفزات خاصة، وهو ما يعزز من حدة التذبذب في السوق. في المقابل، تصدر سهم بترو رابع قائمة الخاسرين بعد تراجعها بنسبة 4.86%، تلاه سهم نسيج بنسبة 4.49%، وسهم سليمان الحبيب بنسبة 4.29%، كما سجل سهم «ام أي اس» انخفاضاً بنسبة 2.96%، وسهم عطاء بنسبة 2.31%، في حين تراجع سهم الماجد للعود بنسبة 2.26%.

هذا الأداء يعكس توجه السيولة نحو الأسهم ذات الطابع المضاربي أو التي تتمتع بمحفزات خاصة، وهو ما يعزز من حدة التذبذب في السوق. في المقابل، تصدر سهم بترو رابع قائمة الخاسرين بعد تراجعها بنسبة 4.86%، تلاه سهم نسيج بنسبة 4.49%، وسهم سليمان الحبيب بنسبة 4.29%، كما سجل سهم «ام أي اس» انخفاضاً بنسبة 2.96%، وسهم عطاء بنسبة 2.31%، في حين تراجع سهم الماجد للعود بنسبة 2.26%.

الإفصاحات الجوهرية

شهدت الجلسة عدداً من الإفصاحات المهمة التي من شأنها التأثير على توجهات المستثمرين خلال الفترة المقبلة. فقد أعلنت الشركة الوطنية للتنمية الزراعية «نادك» عن توقيع اتفاقية للاستحواذ على كامل حصص الشريك في شركة الراعي الوطنية للمواشي، لترتفع ملكيتها إلى

الصحية أكبر التراجعات بنسبة 2.07%، متأثراً بشكل مباشر بهبوط سهم سليمان الحبيب، الذي يعد من أبرز مكونات القطاع. كما تراجع قطاع الطاقة بنسبة 0.98%، بالتزامن مع انخفاض سهم أرامكو السعودية، ما شكل ضغطاً واضحاً على المؤشر نظراً للوزن الكبير للقطاع. كذلك انخفض قطاع الاتصالات بنسبة 0.88%، في استمرار لحالة الضعف النسبي التي يشهدها القطاع خلال الفترة الأخيرة.

حركة الأسهم

على مستوى الأسهم، شهدت الجلسة نشاطاً ملحوظاً في قائمة الراجحين، حيث تصدر سهم البحر الأحمر المكاسب بنسبة 9.98% ليغلق عند 27 ريالاً، تلاه سهم عناية بارتفاع 9.95%، ثم سهم المجموعة السعودية الذي صعد بنسبة 8.24%، في حين حقق سهم أبو معطي مكاسب بنسبة 6.59%، وسهم جاز بنسبة 6.15%.

توقعات المرحلة المقبلة

واضح. وفي ظل المعطيات الحالية، من المتوقع أن يستمر التذبذب في المدى القصير، مع بقاء التركيز على نتائج الشركات والإفصاحات، إضافة إلى تطورات أسعار النفط، التي تلعب دوراً محورياً في توجيه السوق.

من الناحية الفنية، يواجه مؤشر «تاسي» مستويات مقاومة مهمة بالقرب من 11,250 نقطة، في حين يشكل مستوى 11,100 نقطة منطقة دعم رئيسية. واستمرار التداول ضمن هذا النطاق يعكس حالة من الترقب، بانتظار محفزات جديدة قد تدفع السوق إلى اتخاذ اتجاه

المستويات القياسية

على صعيد الأداء السعري، أغلقت عدة أسهم بالقرب من أعلى مستوياتها في 52 أسبوعاً، من بينها سهم لوبريف وأديس والسعودية للطاقة، رغم تسجيلها تراجعاً طفيفاً خلال الجلسة، وهو ما يشير إلى استمرار الاتجاه الصاعد طويل الأجل لهذه الأسهم. في المقابل، سجل سهم محطة البناء قاعاً تاريخياً جديداً، وأدنى مستوى له خلال 52 أسبوعاً عند 43.36 ريال، بعد تراجعها بنسبة 1.59%، ما يعكس استمرار الضغوط على السهم.

قراءة تحليلية

تعكس حركة السوق في هذه الجلسة

أكثر الشركات انخفاضاً

التغيير	2026/05/03	2026/04/30	الشركة	الترتيب
(% 4.86)	14.11	14.83	بترو رابع	1
(% 4.49)	24.70	25.86	نسيج	2
(% 4.29)	232.00	242.40	سليمان الحبيب	3
(% 2.96)	173.70	179.00	ام أي اس	4
(% 2.31)	55.00	56.30	عطاء	5
(% 2.26)	143.00	146.30	الماجد للعود	6
(% 2.09)	121.70	124.30	دله الصحية	7
(% 1.85)	30.82	31.40	مسك	8
(% 1.79)	42.76	43.54	اس تي سي	9
(% 1.79)	36.30	36.96	البحري	10

أكثر الشركات ارتفاعاً

التغيير	2026/05/03	2026/04/30	الشركة	الترتيب
% 9.98	27.00	24.55	البحر الأحمر	1
% 9.95	10.39	9.45	عناية	2
% 8.24	15.10	13.95	للمجموعة السعودية	3
% 6.59	44.66	41.90	أبو معطي	4
% 6.15	15.70	14.79	جاز	5
% 5.93	27.14	25.62	أو جي سي	6
% 5.88	10.27	9.70	ولاء	7
% 5.73	36.52	34.54	سيسكو القابضة	8
% 5.51	48.28	45.76	الآمار	9
% 5.24	11.65	11.07	إعمار	10

بدعم البنوك رغم تراجع السيولة

بورصة قطر تغلق على ارتفاع محدود

سجلت بورصة قطر أداءً إيجابياً في ختام تعاملات الأحد، حيث نجح المؤشر العام في الإغلاق على ارتفاع مدعوم بصعود عدد من القطاعات القيادية، وعلى رأسها قطاع البنوك والخدمات المالية، في وقت تراجع فيه مستويات السيولة بشكل لافت مقارنة بالجلسة السابقة، ما يعكس حالة من الحذر النسبي لدى المستثمرين رغم الاتجاه الصاعد.

أداء المؤشر

ارتفع المؤشر العام بنسبة 0.43% ليصل إلى مستوى 10533.42 نقطة. محققاً مكاسب بلغت 45.51 نقطة مقارنة بإغلاق يوم الخميس الماضي. ويأتي هذا الارتفاع في إطار تحركات إيجابية محدودة، تشير إلى استمرار التماسك النسبي للسوق، مدعوماً بعمليات شراء انتقائية على الأسهم القيادية، خصوصاً في القطاع المصرفي.

ويعكس هذا الأداء قدرة السوق على الحفاظ على مسار صاعد رغم التحديات المرتبطة بتراجع السيولة، ما يدل على وجود دعم

مؤسسي وانتقائي للأسهم ذات الأساسيات القوية.

السيولة المتداولة

شهدت الجلسة انخفاضاً حاداً في قيمة التداولات، حيث تراجعت إلى 239.55 مليون ريال، مقارنة بـ 569.94 مليون ريال في جلسة الخميس، وهو ما يمثل تراجعاً بأكثر من 50%. كما انخفضت أحجام التداول إلى 111.37 مليون سهم مقابل 199.21 مليون سهم في الجلسة السابقة.

وتراجع كذلك عدد الصفقات المنفذة ليصل إلى 17.16 ألف صفقة، مقارنة بـ 38.39 ألف صفقة، ما يعكس تراجع النشاط العام في السوق، وربما انتظار المستثمرين لمحفزات جديدة قبل اتخاذ مراكز استثمارية أكبر. ورغم هذا التراجع، بلغت السيولة الإجمالية للسوق 350.68 مليون ريال، مدعومة بتنفيذ 4 صفقات في سوق السندات بقيمة إجمالية بلغت 111.02 مليون ريال، وهو ما ساهم في تخفيف أثر انخفاض التداولات في السوق الرئيسية.

أداء القطاعات

جاء ارتفاع السوق مدعوماً بصعود 5 قطاعات، في مقدمتها قطاع البنوك والخدمات المالية الذي سجل ارتفاعاً بنسبة 0.91%، ليكون المحرك الرئيسي للمؤشر العام، مستفيداً من الإقبال على الأسهم المصرفية الكبرى.

كما سجلت قطاعات أخرى أداءً إيجابياً بدرجات متفاوتة، ما يعكس حالة من التوازن النسبي في السوق، وإن كان الزخم يتركز بشكل أكبر في قطاعات محددة.

في المقابل، تراجع قطاع التأمين بنسبة 2.32%، ليكون الأكثر انخفاضاً بين القطاعات، تلاه قطاع الاتصالات الذي انخفض بنسبة 0.63%، ما حدّ من مكاسب السوق بشكل عام، وأظهر تبايناً واضحاً في توجهات المستثمرين.

حركة الأسهم

على صعيد أداء الأسهم، غلب اللون الأخضر على غالبية التداولات، حيث ارتفعت أسعار 34

سهماً، في حين تراجعت أسعار 19 سهماً، واستقرت أسعار ساهمين دون تغيير.

وتصدر سهم شركة السينما القطرية قائمة الراجحين بعد أن سجل ارتفاعاً بنسبة 9.60%، مدعوماً بإقبال مضاربي ملحوظ، في ظل توجه المستثمرين نحو الأسهم ذات الأسعار المنخفضة.

في المقابل، تصدر سهم شركة العامة للتأمين وإعادة التأمين قائمة الخاسرين بعد تراجعها بنسبة 10%، متأثراً بعمليات بيع مكثفة، ربما على خلفية جني أرباح أو ضغوط خاصة بالقطاع.

ويعكس هذا التباين في أداء الأسهم استمرار حالة الانتقائية في التداولات، حيث يركز المستثمرون على فرص محددة بدلاً من التوجه العام للسوق.

الأسهم النشطة

من حيث النشاط، تصدر سهم شركة بلدنا قائمة الأسهم الأكثر تداولاً من حيث الكميات، بعد أن سجل حجم تداول بلغ

19.14 مليون سهم، ما يعكس اهتمام المستثمرين بالسهم، سواء لأغراض استثمارية أو مضاربية. أما من حيث السيولة، فقد جاء سهم شركة استثمار القابضة في الصدارة بقيمة تداول بلغت 26.67 مليون ريال، مدعوماً بنشاط ملحوظ يعكس اهتمام المستثمرين بالسهم في ظل تحركاته الأخيرة.

قراءة في الأداء

يشير الأداء العام لبورصة قطر إلى استمرار حالة التوازن بين العوامل الإيجابية والسلبية، حيث يقابل صعود المؤشر بدعم من القطاعات القيادية، تراجع واضح في مستويات السيولة، ما يعكس غياب الزخم القوي اللازم لتحقيق ارتفاعات أكبر.

كما أن التباين في أداء القطاعات والأسهم يعكس حالة من الحذر والترقب، في ظل متغيرات إقليمية ودولية قد تؤثر على توجهات المستثمرين، خصوصاً في أسواق الطاقة والاقتصاد العالمي.

وفي الوقت نفسه، يبرز دور سوق السندات في دعم السيولة الإجمالية، ما يعكس تنوع الأدوات الاستثمارية داخل السوق القطرية، وقدرتها على امتصاص جزء من التقلبات في السوق الرئيسية.

نظرة مستقبلية

من المتوقع أن يستمر أداء السوق في التحرك ضمن نطاقات محدودة خلال الجلسات المقبلة، ما لم تظهر محفزات جديدة، سواء على مستوى النتائج المالية للشركات أو التطورات الاقتصادية الكلية.

وسيطل قطاع البنوك والخدمات المالية محور الاهتمام، نظراً لوزنه الكبير في المؤشر وتأثيره المباشر على اتجاه السوق، إلى جانب مراقبة تحركات السيولة التي تعد العامل الحاسم في تحديد قوة الاتجاه الصاعد.

في المجمل، تعكس جلسة الأحد صورة سوق متماسك لكنه يفتقر إلى الزخم، مع استمرار الفرص الانتقائية التي قد تستقطب المستثمرين الباحثين عن عوائد قصيرة الأجل أو فرص استثمارية مدروسة.

أكثر الشركات ارتفاعاً

التغير	2026/05/03	2026/04/30	الشركة	1
9.60%	2.718	2.480	السينما	1
2.98%	1.175	1.141	دلالة	2
2.71%	1.326	1.291	بلدنا	3
2.11%	1.552	1.520	ودام	4
1.84%	0.775	0.761	قطر وعمان	5
1.82%	0.670	0.658	الإجارة	6
1.69%	0.600	0.590	الفالج	7
1.44%	4.002	3.945	استثمار القابضة	8
1.44%	17.600	17.350	بنك قطر الوطني	9
1.36%	5.590	5.515	الرعاية	10

أكثر الشركات انخفاضاً

التغير	2026/05/03	2026/04/30	الشركة	1
10.00%	1.620	1.800	العامية	1
2.78%	1.153	1.186	مسيعيد	2
2.09%	2.245	2.293	قطر للتأمين	3
1.39%	2.909	2.950	الدوحة	4
1.28%	1.470	1.489	الطبية	5
1.27%	2.260	2.289	للحار القابضة	6
0.66%	2.263	2.278	مقدم القابضة	7
0.66%	13.610	13.700	أوريدو	8
0.53%	2.651	2.665	فودافون قطر	9
0.50%	1.403	1.410	للمستثمرين	10

وسط ضغوط مالية وتباين قطاعي

بورصة مسقط تهمل للتراجع المحدود

أنهت بورصة مسقط تعاملات جلسة الأحد على تراجع طفيف، حيث أغلق المؤشر الرئيسي «مسقط 30» منخفضاً بنسبة 0.1 بالمائة، ليقفل عند مستوى 8,360.87 نقطة، فاقداً نحو 8.6 نقطة مقارنة بإغلاق جلسة الخميس الماضي، في أداء يعكس حالة من الترقب والحذر بين المتعاملين، وسط تباين واضح في أداء القطاعات الرئيسية.

وجاء الضغط الأساسي على المؤشر من القطاع المالي، الذي كان المتراجع الوحيد خلال الجلسة، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 0.39 بالمائة، في ظل تراجع عدد من الأسهم القيادية، وهو ما حدّ من قدرة

السوق على تحقيق مكاسب رغم الأداء الإيجابي لبقية القطاعات. ويعكس هذا الأداء استمرار حساسية القطاع المالي تجاه تحركات السيولة والتوقعات الاقتصادية، خصوصاً في ظل بيئة أسعار الفائدة العالمية.

القطاع المالي

وفي تفاصيل التداولات داخل القطاع المالي، برز سهم المركز المالي كأحد أبرز الراجحين، مسجلاً ارتفاعاً قوياً بنسبة 8.87 بالمائة، في حركة لافتة تعكس عمليات شراء انتقائية، في مقابل تراجع سهم بنك ظفار

المرتبطة بقطاع الطاقة، خاصة مع تحسن التوقعات المرتبطة بأسعار النفط والنشاط التشغيلي.

القطاع الصناعي

أما القطاع الصناعي، فقد سجل ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 0.05 بالمائة، في أداء يعكس توازناً نسبياً بين قوى الشراء والبيع، حيث دعم صعود سهم جلفار للهندسة والمقاولات بنسبة 3.93 بالمائة المؤشر، إلى جانب ارتفاع سهم العمانية للتغليف بنسبة 3.78 بالمائة. ورغم محدودية الارتفاع، إلا أن ذلك يعكس استقراراً نسبياً

أكثر الشركات ارتفاعاً

التغير	2026/05/03	2026/04/30	الشركة	1
7.59%	0.482	0.448	أبراج لخدمات الطاقة	1
4.44%	0.188	0.180	الأدوار للإستثمارات	2
4.17%	0.250	0.240	سيميكورب صلالة	3
3.93%	0.185	0.178	جلفار للهندسة و للقاوات	4
3.45%	0.030	0.029	الأسماك العمانية	5
2.94%	0.350	0.340	ظفار الدولية للتنمية	6
2.74%	0.075	0.073	مسقط للتطوير	7
2.65%	0.116	0.113	الشرقية للاستثمار	8
1.74%	0.526	0.517	أوكيو للاستكشاف والإنتاج	9
1.70%	0.179	0.176	بركاء لتحلية المياه	10

أكثر الشركات انخفاضاً

التغير	2026/05/03	2026/04/30	الشركة	1
4.76%	0.200	0.210	عمان كلورين	1
2.28%	0.214	0.219	بنك ظفار	2
2.10%	0.233	0.238	بنك صحار	3
1.99%	0.148	0.151	مسقط للغازات	4
1.83%	0.268	0.273	شركة أوكيو لشبكات الغاز	5
1.56%	0.189	0.192	الأدوار لبلاط السيراميك	6
1.30%	0.152	0.154	بنك نزوى	7
1.14%	0.174	0.176	عمان والإمارات	8
1.10%	0.090	0.091	للتنمية للتطوير	9
1.07%	1.850	1.870	فولتامب للطاقة	10

في القطاع، مع استمرار الاهتمام ببعض الأسهم التشغيلية.

نشاط التداول

وفيما يتعلق بنشاط التداول، شهدت الجلسة تراجعاً ملحوظاً في السيولة، حيث انخفض حجم التداولات بنسبة 20.11 بالمائة، ليصل إلى 210.93 مليون ورقة مالية، مقارنة بـ 264.05 مليون ورقة في الجلسة السابقة، ما يشير إلى تراجع شهية المخاطرة لدى المستثمرين، أو توجههم لانتظار محفزات جديدة قبل اتخاذ قرارات استثمارية أكبر.

كما تراجعت قيمة التداولات بنسبة 12.42 بالمائة، لتبلغ 77.51 مليون ريال، مقابل 88.51 مليون ريال في جلسة الخميس الماضي، وهو ما يعزز من دلالة حالة الحذر التي تسيطر على السوق، خاصة في ظل غياب أخبار جوهريّة تدفع نحو زيادة النشاط.

وتصدر سهم أوكيو للصناعات الأساسية قائمة الأسهم الأكثر نشاطاً من حيث الحجم والقيمة، بعد تداول 51.82 مليون سهم بقيمة بلغت 16.46 مليون ريال، ما يعكس استمرار الاهتمام بالسهم كأحد أبرز مكونات السوق.

بشكل عام، يعكس أداء بورصة مسقط في هذه الجلسة حالة من التوازن الحذر، حيث يقابل الضغط من القطاع المالي دعم نسبي من قطاعات أخرى، في وقت تبقى فيه السيولة المحدودة العامل الأبرز في توجيه مسار السوق على المدى القصير، بانتظار ظهور محفزات اقتصادية أو نتائج مالية تدفع المؤشر لاتجاه أكثر وضوحاً.

العقبات السياسية والهيكلية لا تزال تحدّ من تحوله إلى بديل عالمي فعلي

هل تنجح أوروبا في كسر هيمنة الدولار أم تضيع فرصة تاريخية أخرى؟

1 تصاعد الطموح الأوروبي لتحويل اليورو إلى عملة احتياط عالمية منافسة

2 غياب سوق سندات أوروبية موحدة يظل العائق الأكبر أمام صعود العملة

إشارات الأسواق

تعكس تحركات الأسواق المالية في السنوات الأخيرة تحولاً تدريجياً في سلوك المستثمرين ومدبري الاحتياطيات، حيث تظهر رغبة واضحة في تقليل الاعتماد المفرط على الدولار، ولكن دون التخلي عنه بشكل جذري. فبدلاً من عمليات بيع واسعة، يتجه المستثمرون إلى تنويع محافظهم، عبر زيادة الانكشاف على أصول بديلة مثل الذهب، أو حتى عملات أخرى، مع الإبقاء على الدولار كعنصر أساسي.

هذا السلوك يشير إلى أن النظام الحالي لا يزال يتمتع بدرجة عالية من الثقة، لكنه لم يعد الخيار الوحيد غير القابل للنقاش. وفي الوقت نفسه، يبرز غياب بديل جاهز يتمتع بنفس العمق والسيولة والاستقرار، وهو ما يفسر الطابع التدريجي لهذا التحول.

بعبارة أخرى، الأسواق تُعبّر عن رغبة في التغيير، لكنها لم تجد بعد الأداة التي تسمح بتحقيقه بشكل كامل، ما يترك المجال مفتوحاً أمام اليورو نظرياً إذا تمكن من سد هذه الفجوة.

دور الثقة

في جوهر أي نظام نقدي عالمي، تبقى الثقة العامل الحاسم، فهي التي تدفع المستثمرين للاحتفاظ بعملة معينة كأصل احتياطي، بغض النظر عن العوائد قصيرة الأجل.

وهذه الثقة لا تُبنى فقط على الاستقرار الاقتصادي، بل تمتد إلى قوة المؤسسات، ووضوح القواعد، واستمرارية السياسات، إضافة إلى الاستقرار السياسي.

بالنسبة لأوروبا، يكمن التحدي في تحقيق توازن بين هذه العناصر، حيث تحتاج إلى بناء أدوات مالية قوية مثل سوق سندات موحدة وعميقة وفي الوقت نفسه تعزيز الثقة السياسية بين دولها الأعضاء، التي لا تزال تختلف في رؤيتها لمستقبل التكامل.

وأي ضعف في هذا الجانب قد يحدّ من قدرة اليورو على التحول إلى عملة عالمية، حتى لو توفرت له القوائم الاقتصادية، لأن الأسواق لا تتعامل مع الأرقام فقط، بل مع مدى استقرار النظام الذي يقف خلفها.



3 خطر تكرار الفرص الضائعة يهدد المشروع الأوروبي في لحظة حاسمة

4 المؤسسات الأوروبية لن تدرك الفرصة لكن الإرادة السياسية لا تزال بطيئة

5 الذهب يبرز كمنافس صامت في ظل تراجع الثقة بالعملات السيادية

6 تحولات جيوسياسية تدفع المستثمرين للبحث عن بدائل للدولار

للأدوار، حيث قد يحتفظ الدولار بمكانته، لكنه يفقد جزءاً من هيمنته لصالح عملات أو أصول أخرى.

المخاطر والفرص

تمثل اللحظة الحالية نقطة مفصلية بالنسبة لأوروبا، حيث تتداخل فيها عناصر الفرصة مع مخاطر التردد. فمن جهة، توفر التحولات الجيوسياسية وتغير سلوك المستثمرين بيئة مواتية لتعزيز دور اليورو، ومن جهة أخرى، قد يؤدي بطء الإصلاحات إلى فقدان هذه الفرصة.

كما أن المخاطر لا تقتصر على الداخل الأوروبي، بل تشمل أيضاً التغيرات في النظام المالي العالمي، التي قد تسير في اتجاهات لا تخدم بالضرورة صعود اليورو، مثل تزايد الاعتماد على الأصول غير السيادية كبديل.

وفي المقابل، فإن اتخاذ خطوات حاسمة في الوقت المناسب قد يمنح أوروبا فرصة تاريخية لتعزيز مكانتها، ليس فقط كقوة اقتصادية، بل كفاعل رئيسي في النظام المالي العالمي.

وبين هذين المسارين التحرك أو التردد يتحدد ما إذا كانت هذه اللحظة ستُسجّل كفرصة ضائعة أخرى، أو كنقطة تحول في تاريخ العملة الأوروبية.

لكن في اللحظة الحالية، ورغم وضوح الفرصة، لا يبدو أن هناك مستوى كافياً من الإلحاح السياسي يدفع نحو تحرك سريع، ما قد يؤدي إلى تكرار النمط ذاته: الانتظار حتى وقوع أزمة أكبر قبل التحرك. وفي بيئة عالمية تتغير بسرعة، قد يكون هذا البطء كافياً لتفويت نافذة استراتيجية يصعب تعويضها لاحقاً.

توازن القوى

لا يزال الدولار يحتفظ بموقعه المهيمن في النظام المالي العالمي، مستفيداً من مجموعة من العوامل المترابطة، أبرزها عمق الأسواق ودور الاحتياطي الفيدرالي كمؤسسة ذات مصداقية عالية، إضافة إلى انتشار استخدام الدولار في التجارة العالمية.

هذه العوامل تجعل من إزاحة الدولار عملية معقدة تتطلب سنوات طويلة، وربما تحولات جذرية في بنية الاقتصاد العالمي. ومع ذلك، فإن هذا التوازن ليس ثابتاً بالكامل، حيث يمكن لأي تراجع في الثقة سواء بسبب قرارات سياسية أو اضطرابات مالية أن يفتح المجال أمام بدائل تدريجية.

وهنا لا يتعلق الأمر باستبدال فوري، بل بإعادة توزيع تدريجي

في موقع يسمح لها بالاستفادة من هذا التحول، إذا تمكنت من اتخاذ خطوات حاسمة لتعزيز تكاملها المالي.

فوجود اقتصاد كبير ومتنوع، إلى جانب عملة مستقرة، يمنحها أساساً قوياً للبناء عليه، لكن تحويل هذا الأساس إلى نفوذ فعلي يتطلب قرارات سياسية جريئة، خاصة فيما يتعلق بإصدار سندات مشتركة على نطاق واسع.

بطء القرار

المشكلة الرئيسية في المشروع الأوروبي لا تكمن في نقص الأفكار أو غياب الأدوات، بل في الطبيعة المعقدة لآلية اتخاذ القرار داخل الاتحاد الأوروبي، التي تتطلب توافقاً سياسياً بين عدد كبير من الدول ذات أولويات ومصالح مختلفة. هذه البنية تجعل أي خطوة نحو التكامل المالي مثل إصدار سندات سيادية مشتركة على نطاق واسع عملية طويلة ومعقدة، غالباً ما تُؤجّل حتى تفرضها الأزمات.

وقد أظهرت التجربة الأوروبية خلال العقد الماضي أن التقدم الحقيقي يحدث تحت ضغط الضرورة، كما حدث خلال أزمة الديون السيادية أو جائحة كورونا، حيث تم اتخاذ قرارات كانت تبدو مستحيلة في الظروف العادية.

في اعتمادهم الكبير على الدولار، خاصة في ظل استخدامه كأداة في السياسة الخارجية.

وقد أدى تجميد الأصول الروسية في عام 2022 إلى تعزيز هذه المخاوف، حيث أدركت العديد من الدول أن الاحتفاظ باحتياطيات مقومة بالدولار قد يحمل مخاطر سياسية، وليس اقتصادية فقط.

هذه التطورات فتحت الباب أمام البحث عن بدائل، سواء كانت عملات أخرى مثل اليورو، أو أصولاً غير سيادية مثل الذهب.

الذهب كبديل

في هذا السياق، برز الذهب كخيار مفضل لدى العديد من البنوك المركزية، خاصة في الأسواق الناشئة، نظراً لطبيعته غير المرتبطة بأي دولة أو نظام سياسي.

وقد ارتفعت حصة الذهب في الاحتياطيات العالمية بشكل ملحوظ، في حين تراجعت حصة الدولار تدريجياً، ما يعكس تحولاً في استراتيجيات إدارة الاحتياطيات. هذا الاتجاه لا يعني بالضرورة استبدال الدولار، لكنه يشير إلى رغبة متزايدة في تنويع الأصول وتقليل الاعتماد على عملة واحدة.

فرصة أوروبية

رغم هذه التحولات، لا تزال أوروبا

باحثوا اضطرابات الأسواق، كما تم اختبار فكرة السندات المشتركة على نطاق محدود خلال الأزمات. ومع ذلك، فإن هذه الإصلاحات، رغم أهميتها، لا تزال غير كافية لإحداث نقلة نوعية، إذ تظل البنية المالية الأوروبية مجزأة، وتفتقر إلى العمق والسيولة اللذين يميزان الأسواق الأميركية.

العائق السيادي

يبقى غياب سوق موحدة وعميقة للسندات السيادية الأوروبية العائق الأكبر أمام تحول اليورو إلى عملة احتياط عالمية. فالمستثمرون الدوليون يبحثون عن أصول آمنة وعالية السيولة يمكن تداولها بسهولة، وهو ما توفره سندات الخزنة الأميركية على نطاق واسع. في المقابل، لا تزال السندات الأوروبية المشتركة محدودة الحجم ومعقدة التداول نسبياً، ما يقلل من جاذبيتها كبديل فعلي.

وهنا تكمن المعضلة الأساسية: فبدون أداة دين سيادية موحدة وكبيرة الحجم، سيظل اليورو يفتقر إلى أحد أهم مقومات العملة العالمية.

تحولات جيوسياسية

تدفع التحولات الجيوسياسية المتسارعة العديد من الدول والمستثمرين إلى إعادة التفكير

تري أوروبا بوضوح أن اللحظة الحالية تحمل فرصة نادرة لإعادة تشكيل النظام المالي العالمي، عبر تعزيز مكانة اليورو كعملة قادرة على منافسة الدولار في الاحتياطيات والتجارة الدولية. هذا الطموح ليس جديداً، بل يعود إلى اللحظة الأولى لإطلاق العملة الموحدة، إلا أنه اكتسب زخماً إضافياً خلال العامين الماضيين، مع تصاعد التوترات الجيوسياسية واتساع فجوة الثقة في النظام المالي الذي تقوده الولايات المتحدة.

لكن الفارق اليوم هو أن هذا الطموح لم يعد مجرد خطاب سياسي أو اقتصادي، بل أصبح مرتبطاً بتحولات فعلية في سلوك المستثمرين والبنوك المركزية، ما يمنح أوروبا فرصة واقعية وإن كانت معقدة لإعادة تموضعها في قلب النظام المالي العالمي.

إصلاحات دون اكتمال

شهدت منطقة اليورو خلال السنوات الأخيرة سلسلة من الإصلاحات المالية والمصرفية التي عززت من متانتها بشكل ملحوظ، خاصة بعد الأزمات المتعاقبة التي دفعت صناع القرار إلى بناء أدوات دعم أكثر فعالية.

فقد أصبح النظام المصرفي أكثر صلابة، وتم تطوير آليات تدخل تسمح للبنك المركزي الأوروبي

زيادة 188 ألف برميل تكشف إدارة دقيقة بين الجغرافيا السياسية وتوازن الأسعار

«أوبك+» يعيد هندسة السوق النفطية

1 زيادة إنتاجية مدروسة بقيادة سبع دول رئيسية تعكس نهجاً حذراً لإدارة المعروض العالمي

2 أول اختبار فعلي لتماسك التحالف بعد خروج الإمارات وإعادة توزيع مراكز النفوذ داخله



في لحظة تُعد من أكثر المراحل تعقيداً في تاريخ أسواق الطاقة، اتخذ تحالف أوبك+ قراراً بزيادة إنتاج النفط بنحو 188 ألف برميل يومياً خلال شهر يونيو، وهو قرار يبدو محدوداً من حيث الحجم، لكنه يحمل دلالات استراتيجية عميقة تتعلق بكيفية إدارة السوق في ظل بيئة مضطربة.

هذه الخطوة تعكس إدراكاً واضحاً من التحالف بأن السوق لم تعد تحتل قرارات حادة، سواء بالزيادة الكبيرة أو التخفيض العنيف، بل تحتاج إلى تدخلات دقيقة ومدروسة تحافظ على توازن هش بين العرض والطلب.

إدارة الإمدادات

تعتمد الدول السبع المشاركة في الزيادة السعودية وروسيا والعراق والكويت وكازاخستان والجزائر وسلطنة عُمان على نموذج إدارة من الإمدادات، يقوم على تعديل الإنتاج بشكل تدريجي وفقاً لمؤشرات السوق.

هذا النموذج أثبت فعاليته خلال السنوات الماضية، حيث مكّن التحالف من احتواء صدمات متعددة، بدءاً من جائحة كورونا وصولاً إلى الأزمات الجيوسياسية الحالية، وهو ما يجعله أحد أهم أدوات الاستقرار في السوق النفطية.

اختبار ما بعد الإمارات

يمثل هذا القرار أول تحرك جماعي للتحالف بعد خروج الإمارات، وهو حدث يحمل أبعاداً تتجاوز مجرد فقدان عضو، إذ يعكس تغييراً في موازين القوى داخل المنظمة.

فالإمارات كانت تمتلك طاقة إنتاجية عالية وطموحات توسعية، وخروجها قد يخفف من الضغوط الداخلية على الحصص، لكنه في المقابل يضع مسؤولية أكبر على الدول المتبقية للحفاظ على استقرار السوق.

إعادة توزيع النفوذ

مع خروج الإمارات، بدأت ملامح إعادة توزيع النفوذ داخل التحالف تتضح، حيث تبرز السعودية وروسيا كقوتين مركزيتين في اتخاذ القرار، بينما تسعى الدول الأخرى إلى تعزيز دورها ضمن الإطار الجماعي.

هذا التحول قد يؤثر على طبيعة القرارات المستقبلية، خاصة فيما يتعلق بمستويات الإنتاج والاستجابة للأزمات.

صدمة الإمدادات

تشير بيانات منظمة أوبك إلى أن دول التحالف فقدت نحو 7.7 مليون برميل يومياً من إنتاجها منذ اندلاع الحرب المرتبطة بإيران، وهو رقم يعكس حجم الصدمة التي تعرضت لها السوق.

هذه الخسارة لم تكن نتيجة قرارات تنظيمية فقط، بل جاءت أيضاً بسبب تعطلات فعلية في الإنتاج والنقل، ما أدى إلى فجوة كبيرة في الإمدادات العالمية.

تباين الخسائر

أظهرت البيانات تفاوتاً واضحاً في حجم الخسائر بين الدول، حيث تصدر العراق قائمة الدول الأكثر تضرراً، يليه السعودية، ثم الإمارات والكويت.

هذا التفاوت يعكس اختلاف القدرات التشغيلية والبنية التحتية لكل دولة، بالإضافة إلى مدى اعتمادها على مضيق هرمز في تصدير النفط.

إعادة ترتيب الأدوار

قد يؤدي هذا التباين إلى إعادة ترتيب الأدوار داخل التحالف، حيث تزداد

أهمية الدول القادرة على الحفاظ على استقرار إنتاجها، بينما تواجه الدول الأكثر تضرراً تحديات أكبر في استعادة حصتها السوقية.

تقلبات سريعة

شهدت أسعار النفط تقلبات حادة خلال الفترة الأخيرة، حيث ارتفعت بشكل كبير مع تصاعد التوترات، ثم تراجعت مؤقتاً مع محاولات التهدئة، قبل أن تعاود الارتفاع مجدداً.

هذا التذبذب يعكس حالة عدم اليقين التي تسيطر على السوق، حيث تتداخل العوامل الاقتصادية مع التطورات السياسية.

نطاق سعري ضيق

تراوح سعر خام برنت بين 100 و110 دولاراً للبرميل، وهو نطاق يعكس توازناً مؤقتاً بين قوى العرض والطلب.

لكن هذا التوازن يظل هشاً، حيث يمكن لأي تطور سياسي أو عسكري أن يدفع الأسعار إلى مستويات أعلى أو أدنى بشكل سريع.

دور السياسة

تلعب العوامل السياسية دوراً حاسماً في تحديد اتجاهات السوق، خاصة

مع تصاعد التوتر بين الولايات المتحدة وإيران، وإعلان فرض حصار بحري على مضيق هرمز.

هذه التطورات حولت سوق النفط إلى ساحة صراع جيوسياسي، حيث أصبحت القرارات السياسية تؤثر بشكل مباشر على الأسعار.

مرونة القرار

أكد تحالف أوبك+ أن التخفيضات الطوعية يمكن تعديلها أو إعادة تطبيقها وفقاً لتطورات السوق، وهو ما يعكس مرونة كبيرة في إدارة الإنتاج.

هذه المرونة تمنح التحالف القدرة على الاستجابة السريعة للأزمات، وتجنب اتخاذ قرارات قد تؤدي إلى اضطراب السوق.

الطلب العالمي

رغم كل التحديات، لا تزال توقعات الطلب العالمي على النفط إيجابية، خاصة في الاقتصادات الناشئة، ما يوفر دعماً للأسعار.

هذا النمو في الطلب يساعد على امتصاص جزء من الزيادة في الإنتاج، ويحد من مخاطر تراجع الأسعار.

ديناميكيات السوق

تتسم السوق النفطية الحالية

والناشئة. ومن خلال هذه المؤشرات، يمكن تعديل المسار بسرعة، إما بتثبيت الزيادة، أو توسيعها، أو حتى التراجع عنها إذا ظهرت إشارات اختلال.

كما أن استراتيجية التدرج تُقلل من مخاطر «ردود الفعل المفرطة» في السوق، والتي غالباً ما تنتج عن قرارات مفاجئة. ففي بيئة تتسم بحساسية عالية للأخبار الجيوسياسية، قد تؤدي أي زيادة كبيرة إلى هبوط حاد في الأسعار، أو العكس. لذلك، يوقر التدرج نوعاً من «امتصاص الصدمات»، حيث تُوزع التأثيرات على مراحل زمنية، بدلاً من تحميل السوق صدمة واحدة كبيرة.

الاجتماع القادم

يكتسب الاجتماع المقبل لتحالف أوبك+ في يونيو أهمية استثنائية، كونه يأتي في مرحلة انتقالية تتسم بارتفاع درجة عدم اليقين في السوق. ومن المتوقع أن يشكل هذا الاجتماع منصة لإعادة تقييم شاملة لمجمل التطورات، سواء على مستوى الإمدادات أو الأسعار أو الطلب العالمي. سيعتمد صانعو القرار داخل التحالف على حزمة واسعة من البيانات والمؤشرات، تشمل مستويات المخزون العالمي، وحركة الأسعار في الأسواق الأجلة، ووتيرة تعافي الطلب، إضافة إلى التطورات الجيوسياسية.

كما سيتم تقييم مدى التزام الدول الأعضاء بالحصص الإنتاجية، وهو عامل حاسم في الحفاظ على مصداقية القرارات.

السيناريوهات المطروحة خلال الاجتماع قد تتراوح بين الإبقاء على الزيادة الحالية دون تغيير، أو إدخال تعديلات تدريجية إضافية، أو حتى العودة إلى تشديد القيود الإنتاجية في حال ظهور مؤشرات على تراجع الطلب أو فائض في المعروض.

كما يُتوقع أن يناقش الاجتماع آليات تعزيز التنسيق بين الدول الأعضاء، خاصة في ظل التحديات الجديدة التي فرضها خروج الإمارات، إضافة إلى بحث سبل تحسين كفاءة الاستجابة الجماعية للأزمات.

اختناق بحري

يُعد مضيق هرمز نقطة الاختناق الأكثر أهمية في سوق النفط، حيث تمر عبره نسبة كبيرة من الإمدادات العالمية. إغلاق هذا الممر أو تقييد الحركة فيه أدى إلى تعطيل سلاسل الإمداد، ورفع تكاليف النقل والتأمين، كما دفع بعض الشركات إلى تقليل عمليات الشحن أو البحث عن بدائل أقل كفاءة.

لم تقتصر تأثيرات الأزمة على الإنتاج فقط، بل امتدت إلى الجوانب اللوجستية، حيث ارتفعت تكاليف الشحن بشكل كبير، وتزايدت المخاطر المرتبطة بمرور الناقلات، ما أثر على التدفقات التجارية.

كما أن بعض الدول واجهت صعوبات في تصدير إنتاجها بسبب القيود المفروضة على الممرات البحرية، وهو ما ساهم في تفاقم الأزمة.

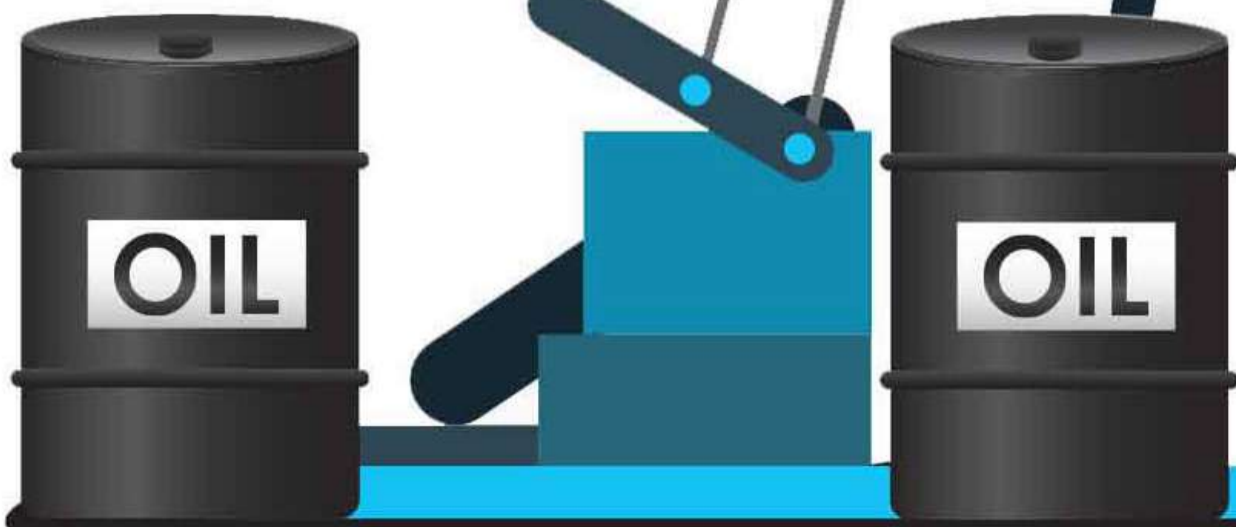
نهج متوازن يتبعه تحالف

تعكس زيادة الإنتاج بمقدار 188 ألف برميل يومياً نهجاً متوازناً يتبعه تحالف أوبك+ في إدارة سوق النفط العالمية، حيث يسعى إلى تحقيق استقرار نسبي في ظل بيئة مليئة بالتحديات.

وبينما تستمر التوترات الجيوسياسية في التأثير على الإمدادات، يبقى التحالف اللاعب الأهم في توجيه السوق، مستفيداً من مرونته وقدرته على التنسيق بين أعضائه.

وفي ظل هذه المعطيات، تبدو المرحلة المقبلة مفتوحة على عدة سيناريوهات، تتراوح بين استقرار نسبي في حال تحسن الأوضاع السياسية، أو مزيد من التقلبات إذا استمرت التوترات، ما يجعل من قرارات الإنتاج العامل الحاسم في رسم مستقبل سوق النفط العالمية.

3 فجوة الإنتاج البالغة 7.7 مليون برميل يومياً تضغط على السوق وتفرض تدخلاً تدريجياً



الأسواق تعيد رسم خريطة الملاذات الآمنة

الذهب يتراجع تحت ضغط الدولار والعوائد

بيانات الاقتصاد الأميركي تعزز سيناريو الفائدة المرتفعة لفترة أطول

2

إعادة تسعير مسار الفائدة تقلص جاذبية المعدن غير المُدر للعائد

1

يتجهون إلى إدارة مراكزهم بشكل ديناميكي، عبر زيادة الانكشاف على الذهب في فترات التوتر أو ضعف الدولار، وتقليصه عند ارتفاع العوائد أو قوة العملة الأميركية.

هذا النهج يعكس تحولاً نحو إدارة نشطة للمخاطر، بدلاً من الاحتفاظ طويل الأجل غير المشروط، ويظهر أن الذهب أصبح عنصراً ضمن استراتيجية أو سعة تشمل السندات والأسهم والسيولة النقدية، بهدف تحقيق توازن دقيق بين العوائد والاستقرار.

المسار القادم

سيتماد الاتجاه القادم للذهب على تفاعل عدة عوامل رئيسية، في مقدمتها مسار أسعار الفائدة في الولايات المتحدة، واتجاه الدولار، بالإضافة إلى تطورات الأوضاع الجيوسياسية، خاصة في مناطق إنتاج الطاقة.

ففي حال استمرار الفائدة المرتفعة، قد يظل الذهب تحت الضغط، بينما قد يؤدي أي تحول نحو التيسير النقدي إلى إعادة الزخم الصعودي. كذلك، فإن أي ضعف في الدولار قد يوفر دعماً إضافياً للأسعار، في حين أن تصاعد التوترات قد يعيد دور الذهب كملأناً آمناً إلى الواجهة.

ومع تدخل هذه العوامل، تبدو السوق أمام مرحلة تتسم بدرجة عالية من عدم اليقين، حيث يصعب تحديد اتجاه واضح على المدى القصير، ما يدفع المستثمرين إلى تبني مواقف أكثر حذراً، مع مراقبة مستمرة للبيانات الاقتصادية وتصريحات البنوك المركزية لتحديد نقاط التحول المحتملة.

بيئة معقدة تهيمن عليها العوامل النقدية

يتحرك الذهب في الوقت الحالي ضمن بيئة معقدة تهيمن عليها العوامل النقدية أكثر من الجيوسياسية، حيث يواجه ضغطاً مستمراً من قوة الدولار وارتفاع عوائد السندات، في مقابل دعم محدود من التوترات العالمية.

ورغم احتفاظه بدوره كأحد أهم الأصول الدفاعية، إلا أن أداءه الأخير يعكس تحولاً في طبيعة السوق، حيث لم يعد يستجيب للأزمات بنفس الطريقة التقليدية، بل أصبح أكثر ارتباطاً بتوقعات الفائدة والسياسة النقدية.

وفي ظل استمرار هذه المعطيات، يبدو أن الذهب سيظل في حالة ترقب، بانتظار محفزات جديدة قد تدفعه للخروج من نطاقه الحالي، سواء صعوداً أو هبوطاً، ما يجعل المرحلة المقبلة حاسمة في تحديد اتجاهه.



دعم جيوسياسي محدود

على الرغم من استمرار التوترات المرتبطة بحرب إيران وتأثيرها على أسواق الطاقة العالمية، إلا أن تأثير هذه التطورات على الذهب جاء أقل من المتوقع، وهو ما يعكس تغييراً في سلوك المستثمرين.

ففي السابق، كانت مثل هذه الأحداث تدفع الأسعار إلى الارتفاع بشكل سريع، لكن في الوضع الحالي، يبدو أن الأسواق أصبحت أكثر تركيزاً على العوامل الاقتصادية الكلية، مثل الفائدة والتضخم، ما حدّ من تأثير العوامل الجيوسياسية.

هذا التحول يشير إلى أن الذهب لم يعد يستجيب تلقائياً للأزمات، بل أصبح جزءاً من معادلة أكثر تعقيداً.

مخاطر قائمة

السابقة، حيث لم تعد المخاطر الجيوسياسية العامل المهيمن الوحيد على اتجاه الأسعار، بل أصبحت السياسات النقدية وحركة الدولار في صدارة المؤثرات. فارتفاع أسعار الفائدة يعيد تعريف «تكلفة الاحتفاظ بالذهب»، بينما يعزز صعود الدولار من جاذبية الأصول المقيمة به، ما يضغط على الطلب العالمي على المعدن.

هذا التحول يشير إلى أن الذهب لم يعد يتحرك كرد فعل مباشر للأزمات، بل ضمن منظومة أكثر تعقيداً تربط بين التضخم،

تبقى المخاطر الجيوسياسية عامل دعم محتمل، خاصة في حال حدوث تصعيد مفاجئ في التوترات، ما قد يدفع المستثمرين للعودة إلى الذهب. كما أن أي تراجع في الاقتصاد العالمي قد يعيد الاهتمام بالمعدن كملأناً للنطاق.

تغير المعادلة

تعكس تحركات الذهب الحالية تحولاً جوهرياً في طبيعة السوق مقارنة بالدورات

سلوك المستثمرين

شهدت أسعار الذهب خلال تداولات اليوم والأمس حالة من التراجع التدريجي، في ظل استمرار قوة الدولار الأميركي، الذي عزز موقعه كأحد أهم العوامل الضاغطة على المعدن الأصفر في المرحلة الحالية.

فالعلاقة العكسية بين الدولار والذهب لم تعد مجرد ارتباط تقليدي، بل أصبحت أكثر عمقاً في ظل البيئة النقدية الراهنة، حيث يؤدي ارتفاع العملة الأميركية إلى تقليص القدرة الشرائية للمستثمرين خارج الولايات المتحدة، ما يحدّ من الطلب العالمي على الذهب.

تأثير البيانات الاقتصادية

لعبت البيانات الاقتصادية الأميركية دوراً مهماً في توجيه حركة الذهب، حيث ساهمت المؤشرات الإيجابية في دعم الدولار والعوائد، وبالتالي الضغط على المعدن. وفي هذا السياق، أصبحت البيانات الاقتصادية مثل سوق العمل والتضخم من أهم العوامل التي يراقبها المستثمرون، نظراً لتأثيرها المباشر على قرارات السياسة النقدية.

توازن السوق

يتحرك الذهب حالياً ضمن نطاق سعري محدود نسبياً، حيث تتوازن الضغوط السلبية الناتجة عن الفائدة المرتفعة مع الدعم الناتج عن المخاطر الجيوسياسية. هذا التوازن يعكس حالة من «الجمود النسبي» في السوق، حيث تنتظر الأسعار محفزاً قوياً للخروج من هذا النطاق.

دور الفيدرالي

يظل الاحتياطي الفيدرالي اللاعب الأكثر تأثيراً في سوق الذهب، حيث تعتمد تحركات الأسعار بشكل كبير على توقعات السياسة النقدية. وترقب الأسواق أي إشارات من البنك المركزي حول مستقبل الفائدة، إذ يمكن لأي تغيير في هذه التوقعات أن يؤدي إلى تحركات حادة في الأسعار.

توقعات قصيرة الأجل

في المدى القريب، يبدو أن الذهب سيظل تحت الضغط طالما استمرت العوائد مرتفعة والدولار قوياً. لكن في المقابل، فإن أي تراجع في هذه العوامل قد يمنح المعدن فرصة للارتفاع، خاصة إذا تزامن ذلك مع تصاعد التوترات الجيوسياسية.

ولا يقتصر تأثير الدولار على جانب الطلب فقط، بل يمتد أيضاً إلى سلوك المحافظ الاستثمارية، حيث يدفع ارتفاعه المستثمرين إلى إعادة توزيع أصولهم لصالح أدوات مقيمة بالدولار، خاصة في ظل العوائد المرتفعة التي توفرها الأسواق الأميركية مقارنة بنظيراتها العالمية.

إعادة تسعير الفائدة

شهدت الأسواق خلال الأيام الأخيرة تحولاً واضحاً في توقعاتها لمسار السياسة النقدية، حيث تراجعت الرهانات على خفض سريع لأسعار الفائدة، في ضوء بيانات اقتصادية أظهرت قدراً من القوة في الاقتصاد الأميركي.

هذا التحول دفع المستثمرين إلى إعادة تسعير الأصول المالية، بما في ذلك الذهب، حيث زادت التوقعات بأن الاحتياطي الفيدرالي قد يبقي أسعار الفائدة عند مستويات مرتفعة لفترة أطول من المتوقع.

وبالنسبة للذهب، يمثل هذا السيناريو تحدياً كبيراً، إذ إن ارتفاع الفائدة يزيد من تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالمعدن، ويقلل من جاذبيته كأداة استثمارية.

تراجع الزخم

فقد الذهب خلال الفترة الأخيرة جزءاً من زخمه الصعودي، الذي كان مدفوعاً في السابق بمخاوف المستثمرين من عدم الاستقرار العالمي.

لكن مع تحسن بعض المؤشرات الاقتصادية، وارتفاع العوائد، بدأ هذا الزخم يتلاشى تدريجياً، ما أدى إلى تحركات أكثر هدوءاً في الأسعار.

هذا التراجع في الزخم يعكس أيضاً حالة من التردد في السوق، حيث ينتظر المستثمرون محفزات جديدة قبل اتخاذ مراكز كبيرة.

عوائد السندات

بالتوازي مع صعود الدولار، برزت عوائد سندات الخزانة الأميركية كعامل حاسم في تحديد اتجاه الذهب، حيث أدى ارتفاع هذه العوائد إلى زيادة جاذبية الأصول ذات الدخل الثابت، على حساب الذهب الذي لا يدر أي عائد. هذه الديناميكية خلقت بيئة تنافسية صعبة للمعدن الأصفر، إذ أصبح المستثمرون يفضلون الاحتفاظ بالسندات التي توفر عائداً مضموناً، بدلاً من الذهب الذي يعتمد فقط على ارتفاع الأسعار لتحقيق الأرباح. ومع استمرار هذه المعادلة، أصبح من الواضح أن أي تحرك صعودي للذهب يحتاج إلى تراجع ملموس في العوائد.

استراتيجية المستثمرين

في ظل هذه البيئة المعقدة، يتجه المستثمرون إلى تبني استراتيجيات أكثر مرونة وتوازناً في التعامل مع الذهب، بدلاً من الاعتماد عليه كملأناً آمن مطلق. فقد أصبح من الشائع إدراج الذهب كجزء من محفظة متنوعة، وليس كأصل رئيسي، بحيث يُستخدم كأداة تحوط جزئية ضد المخاطر، وليس كحل كامل. كما أن بعض المستثمرين



«بيتكوين» تحافظ على تماسكها رغم تقلبات السيولة العالمية

العملات المشفرة بين زخم السيولة وضغوط التنظيم

السياسات النقدية العالمية، والذي يؤدي إلى تقليص السيولة المتاحة للاستثمار في الأصول عالية المخاطر.

كما أن البيئة التنظيمية لا تزال تمثل مصدر عدم يقين، حيث قد تؤدي قرارات مفاجئة من الحكومات إلى فرض قيود جديدة على التداول أو استخدام العملات الرقمية، ما قد يؤثر على ثقة المستثمرين. إضافة إلى ذلك، فإن أي اضطراب في الأسواق المالية التقليدية مثل تراجع حاد في الأسهم أو أزمة سيولة قد ينعكس مباشرة على العملات المشفرة، نظراً لارتفاع مستوى الترابط بينها في السنوات الأخيرة.

ولا يمكن إغفال المخاطر الداخلية للسوق، مثل تقلبات السيولة أو ضعف بعض المشاريع، والتي قد تؤدي إلى موجات بيع مفاجئة في حال تدهور الثقة.

تغير المعادلة

تعكس السوق تحولاً عميقاً من بيئة قائمة على المضاربة السريعة إلى بيئة أكثر ارتباطاً بالعوامل الاقتصادية الكلية، مثل السيولة وأسعار الفائدة.

هذا التحول يعني أن العملات المشفرة لم تعد تتحرك بمعزل عن الاقتصاد العالمي، بل أصبحت جزءاً من منظومة مالية أوسع تتأثر بنفس العوامل التي تؤثر على الأسهم والسندات.

كما أن هذا التغيير أدى إلى ارتفاع مستوى التعقيد في تحليل السوق، حيث لم يعد من الممكن الاعتماد على المؤشرات الفنية أو الأخبار فقط، بل أصبح من الضروري فهم السياق الاقتصادي العام، وبالتالي، فإن المستثمرين الذين يعتمدون على استراتيجيات تقليدية قد يجدون صعوبة في التكيف مع هذا الواقع الجديد، ما يتطلب إعادة تقييم شاملة لأساليب الاستثمار.

أفعالهم. فبدلاً من التحرك العشوائي بناءً على العناوين، باتت السوق تميل إلى «تصفية الضجيج»، والتركيز على الأثر الحقيقي طويل الأجل لأي خبر.

كما أن تكرار الأحداث مثل الأخبار التنظيمية أو إطلاق المنتجات أدى إلى ما يمكن وصفه بـ«تطبيع الأخبار»، حيث لم تعد هذه التطورات مفاجئة بما يكفي لإحداث تقلبات حادة كما في السابق، إلا إذا حملت تغييرات جوهرية في بنية السوق.

توازن السوق

تحرك السوق حالياً في حالة توازن دقيقة بين قوى متعارضة، حيث تقابل الضغوط الناتجة عن السياسات النقدية المشددة مثل ارتفاع الفائدة وسحب السيولة عوامل دعم تتمثل في التبني المؤسسي المتزايد والابتكار المستمر في القطاع.

هذا التوازن لا يعني استقراراً كاملاً، بل يعكس حالة «جمود ديناميكي»، حيث تتحرك الأسعار ضمن نطاقات محدودة بانتظار محفز قوي يكسر هذا التوازن. فالمستثمرون من جهة يترددون في زيادة تعرضهم بسبب البيئة النقدية، ومن جهة أخرى لا يرغبون في الخروج الكامل من السوق بسبب التوقعات طويلة الأجل. وبالتالي، فإن أي تغيير واضح في أحد هذه العوامل مثل تحول في السياسة النقدية أو تسارع في التبني المؤسسي يمكن أن يدفع السوق إلى حركة قوية في أحد الاتجاهين.

مخاطر قائمة

تشمل المخاطر التي تواجه سوق العملات المشفرة في المرحلة الحالية مجموعة من العوامل المتداخلة، في مقدمتها استمرار تشديد

حيث يتم التمييز بشكل أكبر بين المشاريع القوية والضعيفة.

دور الابتكار

رغم التحديات، لا يزال الابتكار أحد العوامل الداعمة للسوق، حيث تستمر مشاريع البلوكتشين في تطوير حلول جديدة في مجالات التمويل اللامركزي والرموز غير القابلة للاستبدال. هذه الابتكارات قد توفر فرص نمو جديدة، لكنها تحتاج إلى بيئة تنظيمية ومالية مستقرة لتحقيق تأثير ملموس.

تأثير الأخبار

لا تزال الأخبار تلعب دوراً مهماً في تحركات سوق العملات المشفرة، سواء كانت متعلقة بالتنظيمات الحكومية، أو قرارات الشركات الكبرى، أو التطورات التكنولوجية في مجال البلوكتشين. فعلى سبيل المثال، أي إعلان عن تشديد رقابي أو اعتماد مؤسسي واسع يمكن أن يخلق موجات شراء أو بيع سريعة، خصوصاً في العملات الرئيسية مثل بيتكوين وإيثريوم.

ومع ذلك، فإن تأثير هذه الأخبار لم يعد بنفس الحدة التي كان عليها في السنوات السابقة، حيث أصبح المستثمرون أكثر نضجاً وأقل اندفاعاً في ردود

الاقتصادية العالمية، وليس فقط أخبار القطاع.

سلوك المستثمرين

يتجه المستثمرون حالياً إلى تبني استراتيجيات أكثر حذراً، حيث يتم تقليل التعرض للأصول عالية المخاطر، أو توزيع الاستثمارات بشكل أكثر توازناً.

كما أن بعض المستثمرين يفضلون الاحتفاظ بالسيولة أو الاستثمار في أدوات تقليدية، بدلاً من الدخول في سوق العملات المشفرة في ظل عدم وضوح الاتجاه.

هذا السلوك يعكس تحولاً من عقلية «المضاربة السريعة» إلى «إدارة المخاطر».

تفاوت الأداء

لا تتحرك جميع العملات المشفرة بنفس الوتيرة، حيث تظهر فجوة واضحة بين العملات الكبرى مثل بيتكوين وإيثريوم، وبين العملات الصغيرة ذات المخاطر العالية.

فالعملات الكبرى تستفيد من ثقة المستثمرين والمؤسسات، في حين تعاني العملات الصغيرة من تقلبات حادة وتراجع في السيولة. هذا التفاوت يعكس نضوج السوق،

هذا التحول ساهم في تقليل حدة التقلبات، لكنه في الوقت نفسه جعل السوق أكثر ارتباطاً بالعوامل الاقتصادية الكلية، مثل السيولة وأسعار الفائدة.

كما أن دخول المؤسسات أضاف طبقة من «الانضباط» إلى السوق، حيث أصبحت التحركات أكثر ارتباطاً بالتحليل المالي بدلاً من المضاربات العشوائية.

التنظيمات المالية

لم تعد التنظيمات الحكومية تُعتبر تهديداً مباشراً للعملات المشفرة كما في السابق، بل بدأت تتحول إلى عامل إعادة هيكلة للسوق.

ففي العديد من الاقتصادات، يتم العمل على وضع أطر تنظيمية تهدف إلى حماية المستثمرين وتعزيز الشفافية، وهو ما قد يدعم السوق على المدى الطويل.

ومع ذلك، فإن هذا التحول لا يخلو من التحديات، حيث قد تؤدي بعض القيود إلى تقليل الابتكار أو الحد من سرعة نمو القطاع.

ارتباط متزايد

أحد أبرز التغييرات في الدورة الحالية هو زيادة ارتباط العملات المشفرة بالأسواق المالية التقليدية، خاصة أسواق الأسهم والتكنولوجيا.

ففي فترات تراجع شهية المخاطرة، تتراجع العملات المشفرة بالتوازي مع الأسهم، في حين ترتفع في فترات التفاؤل، ما يعكس تحولها من «أصل بديل» إلى جزء من النظام المالي الأوسع.

هذا الارتباط يعني أن فهم سوق العملات المشفرة أصبح يتطلب متابعة المؤشرات والاتجاهات.

تتحرك سوق العملات المشفرة خلال الفترة الحالية في نطاق يتسم بالاستقرار النسبي، رغم التحديات المتزايدة التي تفرضها البيئة الاقتصادية العالمية، حيث نجحت عملات رئيسية

مثل بيتكوين في الحفاظ على مستوياتها دون انهيارات حادة، مقارنة بالدورات السابقة.

هذا التماسك يعكس تحولاً مهماً في طبيعة السوق، التي لم تعد تعتمد بشكل كامل على المضاربات قصيرة الأجل، بل أصبحت أكثر ارتباطاً بالتدفقات الاستثمارية المؤسسية، إضافة إلى تطور البنية التحتية المالية المرتبطة بها.

ضغط الفائدة

تلعب أسعار الفائدة المرتفعة دوراً محورياً في تحديد اتجاه الأصول الرقمية، حيث تؤدي إلى سحب جزء كبير من السيولة من الأسواق عالية المخاطر، بما في ذلك العملات المشفرة.

ومع استمرار توجه البنوك المركزية، وعلى رأسها الاحتياطي الفيدرالي، نحو الإبقاء على سياسات نقدية مشددة، تتراجع جاذبية الأصول التي لا توفر عوائد مباشرة، وهو ما يضع ضغطاً واضحاً على السوق.

هذا التأثير لا يظهر فقط في الأسعار، بل يمتد إلى حجم التداولات، التي شهدت تراجعاً نسبياً مقارنة بالفترات السابقة.

تحول هيكلي

تشهد السوق تحولاً هيكلياً تدريجياً، حيث تتراجع هيمنة المستثمرين الأفراد لصالح المؤسسات المالية الكبرى، التي بدأت تلعب دوراً أكبر في تحديد الاتجاهات.

فرص محتملة

في المقابل، لا تزال هناك فرص واضحة يمكن أن تدعم السوق في المرحلة المقبلة، أبرزها أي تحول في السياسات النقدية نحو التيسير، والذي قد يعيد تدفق السيولة إلى الأصول الرقمية بشكل سريع.

كما أن تحسن الظروف الاقتصادية العالمية قد يعزز شهية المخاطرة لدى المستثمرين، ما يدعم الطلب على العملات المشفرة.

ومن العوامل الإيجابية أيضاً استمرار التبني المؤسسي، حيث تواصل المؤسسات المالية الكبرى إدخال منتجات وخدمات مرتبطة بالأصول الرقمية، وهو ما يعزز من مصداقية السوق على المدى الطويل.

إضافة إلى ذلك، فإن التطور التكنولوجي في مجالات مثل التمويل اللامركزي قد يفتح آفاقاً جديدة للنمو، خاصة إذا تم دعمه بإطار تنظيمي واضح.

السيولة العالمية

أصبحت السيولة العالمية العامل الأكثر تأثيراً في حركة العملات المشفرة، حيث تعتمد هذه الأصول بشكل كبير على توفر الأموال في الأسواق.

عندما تكون السيولة مرتفعة، ترتفع الأسعار بسرعة، والعكس صحيح. وفي ظل السياسات النقدية الحالية، التي تهدف إلى تقليص السيولة لكبح التضخم، تواجه السوق ضغوطاً مستمرة، ما يحد من قدرتها على تحقيق ارتفاعات قوية.

1 المستثمرون يترقبون تحول السياسة النقدية لتحديد الاتجاه القادم

2 السيولة العالمية تصبح المحرك الأساسي بدلاً من المضاربة الفردية

3 ارتباط العملات المشفرة بالأسواق التقليدية يزداد وضوحاً في الدورة الحالية

4 المؤسسات المالية تلعب دوراً متزايداً في دعم الاستقرار النسبي للسوق

5 بيتكوين تتحرك في نطاق ضيق مع تراجع شهية المخاطرة عالمياً

مسار التحول في الاقتصاد الصيني 16

إعادة تشكيل موازين النفوذ النقدي في النظام المالي العالمي

كتب جورج حبيب

يشهد العالم اليوم تحولات اقتصادية عميقة تعيد تشكيل المفاهيم التقليدية المرتبطة بالنمو والاستثمار والتمويل، حيث لم يعد النظام المالي مجرد إطار تقني لإدارة الأموال، بل أصبح عنصراً حاسماً في تحديد مسارات التنمية وقدرة الاقتصادات على التكيف مع المتغيرات العالمية.

وفي ظل هذه التحولات، تبرز أهمية إعادة النظر في البنية المالية وآليات عملها، ومدى كفاءتها في توجيه الموارد نحو الاستخدامات الأكثر إنتاجية، إضافة إلى قدرتها على دعم الابتكار وتوسيع قاعدة الاستثمار في مختلف القطاعات. هذه السلسلة تأتي لتقديم قراءة تحليلية معمقة في تطور

الأنظمة المالية، واستكشاف العوامل التي تقف خلف إعادة هيكلتها، مع التوقف عند أبرز التحديات التي تواجهها، والفرص التي يمكن أن تفتحها أمام الاقتصاد الحديث، في سياق عالمي يتسم بالتغير السريع وتعقد العلاقات الاقتصادية.

لا يبدو أن هناك مجالاً واسعاً للجدل حول ضرورة تقليص هيمنة الدولار على النظام المالي العالمي، والعمل على تعزيز مكانة اليوان ليكون عملة احتياطية ذات وزن حقيقي. غير أن هذا التحول لا يمكن أن يتحقق عبر فهم مبسط يقوم فقط على توسيع استخدام العملة، كما لا يمكن نسخه من تجارب لم تحقق النجاح المرجو.

فالمشكلة لا تكمن في مبدأ تدويل العملة بحد ذاته، بل في محاولة تسريع ما يجب أن يبني أولاً من الداخل. إذ إن التاريخ النقدي يثبت أن العملات لا تصبح مهيمنة لمجرد انتشارها، بل لأنها تستند إلى قاعدة اقتصادية صلبة تجعل الاستغناء عنها أمراً صعباً.

عند العودة إلى التجارب التاريخية، يتضح أن أيًا من العملات التي نجحت في أن تصبح عملة احتياطية رئيسية لم تعتمد على نموذج قائم على تسوية التجارة الخارجية إلى جانب تنمية الأسواق الخارجية فقط. بل إن ازدهار تلك الأسواق لم يكن سبباً في صعود العملة، بل جاء كنتيجة طبيعية له.

وفي المراحل الأولى من تدويل العملات، لا تلعب العملة نفسها الدور الحاسم، بل تكون العوامل الاقتصادية الأعمق هي المحرك الأساسي. ومن هذا المنطلق، يمكن فهم تعثر تجربة الأسواق الخارجية اليابانية، في مقابل التجربة الأميركية التي بدأت أسواقها الخارجية بالتشكل في خمسينيات القرن الماضي، وتوسعت بشكل كبير في السبعينيات، رغم أن الدولار كان قد ترسخ بالفعل كعملة مهيمنة منذ اعتماد نظام اتفاقية بريتون وودز، متقدماً على الجنيه الإسترليني.

أما في أوروبا، فالوضع يختلف نسبياً. فقد أدى توحيد العملة إلى خلق سوق مالية عابرة للحدود داخل منطقة اليورو، بحيث أصبحت الغالبية العظمى من الجهات المصدرة للسندات تنتمي إلى الدول الأعضاء نفسها. وبذلك، فإن ما يُعرف بالأسواق الخارجية لليورو هو في جوهره امتداد للأسواق الداخلية، ما يعني أن قوة اليورو لم تنبع من الخارج، بل من عمق السوق الموحدة داخلياً.

ومن زاوية تاريخية أخرى، وباستثناء التجربة الأوروبية الفريدة، اعتمدت كل من بريطانيا والولايات المتحدة

خلال مراحل صعود عملتيهما على نموذج مختلف، يقوم على تصدير رأس المال مدعوماً بشبكات من المؤسسات العابرة للحدود، ويعني تصدير رأس المال، من الناحية المالية، ترسيخ الثقة في العملة سواء عبر ارتباطها بالذهب أو عبر استقرار قيمتها، بينما يتمثل مادياً في تصدير السلع والتكنولوجيا والاستثمارات.

وقد تجسد ذلك بوضوح في السياسات البريطانية بعد الحرب العالمية الأولى، وكذلك في الدور الأميركي خلال وبعد الحرب العالمية الثانية، خصوصاً من خلال مشروع مارشال الذي أسهم في إعادة تشكيل الاقتصاد الأوروبي.

ولا تكتمل هذه العملية إلا بمرحلة معاكسة تُعرف بـ«إعادة التدفق»، حيث تعود الموارد إلى الدولة المصدرة لرأس المال، سواء في شكل مواد خام و سلع وسيطة ومنتجات منخفضة

التكلفة، أو في صورة التزامات مالية مرتبطة بعملتها، وبمعنى أبسط، تموّل الدولة الخارج، ثم يعود هذا التمويل إليها بصورة غير مباشرة عبر التجارة أو عبر الالتزامات المالية. وهنا يبرز دور المؤسسات الكبرى، سواء المحلية أو متعددة الجنسيات، في تنظيم هذه الدورة وتوجيه تدفقات الإنتاج والتجارة عبر الحدود، لتشكل في النهاية البنية الحقيقية التي تقوم عليها قوة العملة وانتشارها.

الطريق الحقيقي لتعزيز الحضور النقدي

إذا كان التاريخ مرآة يُستدل بها، فإن الدرس الأوضح يتمثل في ضرورة تسريع وتيرة الإصلاح المالي والاقتصادي، وإعادة هيكلة البنية الاقتصادية على أسس توسّع القاعدة الإنتاجية والمالية.



فتعزيز الدور الدولي لأي عملة لا ينبغي أن يكون هدفاً بحد ذاته، بل نتيجة طبيعية لقوة داخلية متماسكة. ومن هذا المنطلق، يصبح من الضروري ترسيخ مبدأ «الإصلاح الداخلي أولاً، ثم الانفتاح الخارجي»، بدلاً من التسرع في تحرير حساب رأس المال قبل استكمال متطلبات النضج الاقتصادي. ففتح الأسواق بشكل مفاجئ دون جاهزية داخلية كافية قد يعرض الاقتصاد لمخاطر غير محسوبة.

وفي ظل هذه البنية، تسعى الدول بقصد أو دون قصد إلى الاستفادة من السوق المالية الموحدة للحصول على أكبر قدر ممكن من التمويل، وهو ما يؤدي إلى تفاوتات واضحة في مستويات الرفع المالي بينها.

ومن اللافت أن هذه الفجوة في نسب الرفع المالي بين الدول الأعضاء لم تبقى ثابتة، بل اتسعت مع مرور الوقت، خاصة منذ منتصف العقد الأول من الألفية، وهو ما يعكس أن السوق المالية الموحدة، في ظل غياب تنسيق مالي كامل، قد تسهم في تعميق الفوارق بدلاً من تقليصها، الأمر الذي يطرح تحديات حقيقية أمام استقرار النظام المالي على المدى الطويل.

التخطيط الشامل ومواجهة المخاطر المنظومية

تكشف التجارب الحديثة أن اللامركزية المالية والنقدية، رغم ما تمنحه من مرونة، قد تتحول إلى مصدر ضغط على العوائد الديموغرافية، بل وقد تُنتج مخاطر مالية كامنة ذات طابع نظامي. ولا تقتصر هذه الإشكالية على اقتصاد بعينه، إذ تُعد تجربة منطقة اليورو مثلاً بارزاً على تعقيدات الجمع بين سياسات نقدية موحدة وأنظمة مالية لامركزية. فرغم توحيد السياسة النقدية، لا تزال الأنظمة المالية خاضعة لسيادة الدول الأعضاء، ما يخلق تباينات داخلية يصعب ضبطها بالكامل.

المخاطر المالية في ظل البنية النقدية والمالية الراهنة

وإذا انتقلنا من الإطار النظري إلى التطبيق العملي، نجد أن التجربة الصينية تقدم نموذجاً معاصراً يجسد هذه التعقيدات بوضوح. فرغم الفوارق العميقة بين النموذج النقدي الصيني الموجه نحو التنمية، وما يُعرف بسياسة «تمويل الأجور» في منطقة اليورو، فإن القاسم المشترك بينهما يظهر عند الجمع بين اللامركزية المالية والنقدية.

ففي مثل هذه الحالة، تتراجع قدرة السلطة المركزية على كبح اندفاع الحكومات المحلية نحو تحقيق مكاسب قصيرة الأجل، وهو ما يولد آثاراً جانبية سلبية على مستوى الاقتصاد الكلي.

وقد برزت هذه التداعيات بوضوح بعد عام 2009، حين ارتفعت مستويات الرفع المالي أي نسبة إجمالي الالتزامات إلى الناتج المحلي بشكل ملحوظ. فبعد فترة من الانخفاض النسبي بين 2003 و2008، عادت هذه النسبة للارتفاع نتيجة تراجع القيود المالية، بالتزامن مع تطبيق حزمة تحفيزية ضخمة لدعم الاقتصاد، عُرفت بسياسة الاستثمارات الحكومية التي بلغت نحو 4 تريليونات. ولتنفيذ هذه السياسة، جرى تخفيف القيود المفروضة على القطاعات المحلية، ما أتاح لها التوسع السريع في الاقتراض.

اختلال هيكل الديون... دائرة تتغذى على نفسها

أدى هذا التوسع إلى إضعاف هيكل الخصوم داخل القطاعات الاقتصادية الحقيقية، لتنشأ حلقة مفرغة تجمع بين ارتفاع الرفع المالي وتدهور جودة الديون. ويمكن تفكيك هذا الهيكل إلى أربعة مكونات رئيسية: القروض المصرفية، والسندات، والائتمان بين البنوك، إضافة إلى التمويل القادم من المؤسسات غير المالية.

ومع تقلب السياسات بين التيسير والتشديد في نمط أقرب إلى «الأعوانية» شهد هذا الهيكل تحولات لافتة. فقد تراجعت أهمية أدوات التمويل التقليدية تدريجياً، مقابل صعود واضح لأشكال التمويل غير التقليدية، في حين انخفضت حصة الحكومة المركزية من إجمالي الخصوم.

ولا تعكس هذه التحولات مجرد تغيير في الأدوات، بل تكشف عن اختلالات أعمق في السياسة النقدية وآليات الرقابة المالية. فبدلاً من أن يظل التمويل بين البنوك أداة لضبط السيولة، تحوّل في كثير من الحالات إلى قناة التغافية تُستخدّم لتجاوز القيود التنظيمية عبر قروض مرنة وغير مباشرة، ما يزيد من تعقيد المشهد المالي ويرفع مستوى المخاطر الكامنة داخله.

بين الطموح والمخاطر... من يصنع الهيمنة النقدية؟

في المحصلة، يثبت التاريخ أن الهيمنة النقدية لا تُبنى عبر التوسع السريع أو الاستخدام الواسع للعملة بحد ذاته، بل تنشأ من عمق اقتصادي حقيقي، وقدرة على تصدير رأس المال، وإدارة متوازنة لدورات التدفق المالي. فالعملات لا تصبح عالمية لأنها تُستخدّم، بل لأنها لا يمكن الاستغناء عنها. وبين طموح التدويل ومخاطر الانكشاف، يبقى التحدي الحقيقي في تحقيق توازن دقيق بين الإصلاح الداخلي والانفتاح الخارجي، وهو التوازن الذي سيجدد ملامح النظام المالي العالمي في السنوات القادمة.

تدهور هيكل الديون وتراكم المخاطر

يشير التحول في هيكل الديون إلى تصاعد تدريجي في المخاطر المالية الناتجة عن عدم التوافق بين آجال الأصول والخصوم داخل القطاعات الاقتصادية. فقد اتجهت أدوات التمويل، مثل عمليات الإقراض بين البنوك والتمويل المقدم من المؤسسات غير المصرفية ذات الطابع الاستثماري، إلى الاعتماد على أدوات قصيرة الأجل غالباً لا تتجاوز مدتها عاماً واحداً.

في المقابل، أظهرت البيانات أن متوسط آجال القروض في عام 2013 بلغ نحو 1.86 عام، بينما وصلت آجال السندات إلى نحو 5.65 أعوام، ما يعكس اتساع الفجوة بين مصادر التمويل قصيرة الأجل والاستخدامات طويلة الأجل. هذا التباين أسهم في إعادة تشكيل هيكل الديون باتجاه تقليص متوسط آجاله الإجمالية.

وعلى مستوى القطاعات، تُعد الديون السيادية الأطول أجلاً ضمن هيكل الخصوم الحكومي، في حين أدت عملية انتقال جزء من الديون من القطاعات الإنتاجية إلى المؤسسات والأفراد والحكومات المحلية إلى زيادة الضغط على آجال التمويل. كما أن استبعاد السندات السيادية يوضح أن السندات المؤسسية والشركائية طويلة الأجل تشهد تراجعاً تدريجياً نتيجة

موجة عالمية تدفع «اليوم الأرجواني» إلى الواجهة

بديل الماتشا يواجه اختبار الطاقة وسلاسل التوريد

جديدة. رغم نمو الصادرات بنسبة 20% لتتجاوز 3 ملايين دولار، فإن الإنتاج الفلبيني تراجع 6.7% في 2025، نتيجة طول دورة زراعة المحصول التي تمتد حتى عام كامل، مقارنة بمحاصيل سريعة مثل البطاطس. كما يواجه المزارعون صعوبات في الوصول إلى الأسواق، ما يضطرهم لبيع منتجاتهم عبر وسطاء بأسعار منخفضة، وهو ما يهدد استدامة هذا القطاع.

وزادت الأوضاع تعقيداً مع تداعيات حرب إيران، التي رفعت تكاليف الطاقة في آسيا وأثرت على عمليات الإنتاج الزراعي. ففي الفلبين، تضاعفت تكاليف الوقود اللازمة للري ثلاث مرات، ما دفع المزارعين إلى رفع أسعار الأوبى الخام بنسبة قاربت 29%.

بوهور الفلبينية، حيث نجح في تأمين عقد توريد أولي لمشروعه الجديد. يرى خبراء الأغذية أن «الأوبى» يتمتع بمقومات تجعله بديلاً جذاباً للماتشا، خاصة بعد أزمة نقص الأخيرة في الأسواق العالمية العام الماضي. وقد ارتفع الوعي الاستهلاكي بالمنتج في الولايات المتحدة إلى 27% مقارنة بـ15% قبل خمس سنوات، فيما تضاعفت حضوره في قوائم المقاهي ثلاث مرات خلال أربع سنوات، رغم أنه لا يزال يمثل أقل من 2% من إجمالي العروض.

هذا الطلب المتزايد دفع شركات كبرى مثل ستاربكس وكوستا كوفي إلى إدراج نكهات الأوبى، في محاولة لمواكبة التحول في أذواق المستهلكين الباحثين عن خيارات

يطرح الانتشار السريع لمشروبات «الأوبى» سؤالاً جوهرياً: هل ما يُقدّم في الأكواب منتج أصيل أم خليط من بدائل أرخص؟ هذا التساؤل قاد المدقق المالي السابق جيفري سيزاري إلى رحلة طويلة من باريس إلى الفلبين، بحثاً عن مصدر حقيقي لمكوّن بات يُوصف بأنه خليفة ماتشا في المقاهي العالمية.

بدأت القصة عندما لاحظ سيزاري انتشار «لاتيه الأوبى» في إسطنبول، قبل أن يكتشف تعقيدات كبيرة في سلاسل التوريد، تتراوح بين تعدد أنواع النبات واختلاف أشكاله التجارية، وصولاً إلى تحفظ الموردين ورفضهم للكشف عن مصادريهم، وبعد بحث رقمي واستعانة بأدوات الذكاء الاصطناعي، توجه إلى جزيرة



العائلة المالكة لسامسونغ تنتهي تسديد ضرائب الميراث

جيه-يونغ، الابن الوحيد للرئيس الراحل، إلى جانب ورثة آخرين، بتمويل العباء الضريبي، من خلال بيع المزيد من أسهم الشركات التابعة للمجموعة وإيرادات الأرباح وتدابير تمويلية أخرى.

ومن بين الورثة الآخرين والدته هونغ را-هي، المديرية الفخرية لمنح «ليوم» للفنون؛ وشقيقتها لي بو-جين، الرئيسة التنفيذية لفندق شيل؛ ولي سيو-هيون، رئيسة شركة «سامسونغ سي أند تي».

أفادت مصادر صناعية في كوريا الجنوبية بأن العائلة المالكة لمجموعة «سامسونغ» أنهت سداد ضرائب الميراث البالغة حوالي 12 تريليون وون (8 مليارات دولار)، على الأصول التي خلفها الرئيس الراحل لي كون-هي. وشكلت هذه الدفعات، التي تقرر سدادها على مدى 5 سنوات بدءاً من عام 2021، نهاية واحدة من أكبر التزامات ضريبة الميراث في تاريخ كوريا الجنوبية. ووفقاً للمصادر، قام لي

وأعربت العائلة، عند تقديم إقرار ضريبة الميراث، عن الالتزام بالدفع وفقاً للقانون والمبادئ، مشيرة إلى أن دفع الضرائب واجب طبيعي على المواطنين.

وولت العائلة، منذ وفاة لي كون-هي في عام 2020، ما يقرب من 4 تريليونات وون كأرباح من الشركات التابعة لـ«سامسونغ»، وعند أخذ الأرباح المتراكمة سابقاً في الاعتبار، يُقدر أن العائلة استخدمت ما يزيد على 6 تريليونات لتمويل مدفوعات الضرائب.

معلومة ورقم

348
مليار دولار

أظهرت بيانات رسمية صينية، أن حجم التبادل التجاري بين الصين وإفريقيا بلغ في عام 2025 الماضي 348 مليار دولار أمريكي، من بينها 123 مليار دولار واردات صينية من دول القارة، بزيادة سنوية قدرها 5.4%.

درشة اقتصادية

ديون مرتفعة وأسعار إسكان تعطل المسار التقليدي لبناء الثروة

جيل زد يقلب معادلة الثروة.. من الادخار إلى المخاطرة

1 نحو خيارات مالية بديلة

2 العملات الرقمية والمراهقات تتصدر سلوك الاستثمار الجديد

يتملكون رهونات عقارية أو استثمارات مرتبطة بها. وهذا يفرض تحديات جديدة على صناع القرار، الذين اعتادوا الاعتماد على نماذج اقتصادية لم تعد تعكس الواقع. من جهة أخرى، يُطرح مفهوم «التحول الكبير للثروة» كعامل قد يعيد التوازن، مع توقع انتقال ما بين 68 و84 تريليون دولار من جيل إلى آخر خلال العقود المقبلة. إلا أن هذا التحول لن يكون متكافئاً، إذ تشير التقديرات إلى أن أغنى 10% من الأسر سيحصلون على أكثر من نصف هذه التحويلات، بينما سيحصل النصف الأدنى على نسبة ضئيلة فقط.

الخلفية العائلية والتوقيت

في النهاية، يتحول النجاح المالي إلى ما يشبه اللعبة، حيث يعتمد على عوامل مثل الخلفية العائلية والتوقيت، أكثر من اعتماده على الجهد الفردي. وفي ظل غياب مسارات واضحة لبناء الثروة، تصبح المخاطرة خياراً منطقياً لجيل يحاول التكيف مع واقع اقتصادي لم يُصمم له. هذا الواقع يفرض ضرورة إعادة النظر في السياسات الاقتصادية، ليس فقط من خلال التثقيف المالي، بل عبر إصلاحات هيكلية تعالج جذور المشكلة، وتعيد بناء الثقة في النظام الاقتصادي، قبل أن تتحول «المقامرة المالية» إلى القاعدة الجديدة.



بالحول 2040. هذا يعني أن سلوك هذا الجيل سيؤثر بشكل مباشر على فعالية السياسات الاقتصادية، خاصة في ظل تراجع ارتباطه بالأدوات التقليدية مثل القروض العقارية والاستثمارات الكلاسيكية.

السياسات النقدية التقليدية

في هذا السياق، تفقد السياسات النقدية التقليدية جزءاً من فعاليتها، إذ إن تغيير أسعار الفائدة لن يؤثر كثيراً على أفراد لا

مثل العقارات، يميلون إلى زيادة الاستهلاك والتوجه نحو استثمارات أكثر خطورة. هذا السلوك يعكس إعادة تقييم للفرص، حيث يتم استبدال المسار التقليدي بمسارات بديلة قد توفر عوائد أعلى، وإن كانت محفوفة بالمخاطر.

لكن تأثير هذا التحول لا يقتصر على الأفراد، بل يمتد إلى بنية الاقتصاد ككل. فجيل زد مرشح ليصبح أكبر شريحة سكانية عالمياً خلال العقد المقبل، مع توقعات بارتفاع دخله الإجمالي من 9 تريليونات دولار إلى 74 تريليون دولار

المخاطرة، بل يرتبط بما يُعرف بـ«العدمية المالية»، وهي حالة من فقدان الثقة في قدرة النظام الاقتصادي على مكافأة السلوك التقليدي. عندما يصبح امتلاك منزل هدفاً شبه مستحيل، وعندما لا يؤدي الادخار إلى تحقيق الاستقرار، فإن المخاطرة تتحول إلى خيار عقلي، وليس تهوراً.

امتلاك الأصول الكبرى

دراسات حديثة تؤكد أن الأفراد الذين يفتقدون الأمل في امتلاك الأصول الكبرى،

في عالم تتغير فيه القواعد الاقتصادية بوتيرة متسارعة، لم يعد المسار التقليدي لبناء الثروة صالحاً لجيل جديد يواجه واقعاً مختلفاً جذرياً. تشير البيانات إلى أن خريجي الجامعات يدخلون سوق العمل مثقلين بديون تصل في المتوسط إلى نحو 94 ألف دولار، ما يضعهم في نقطة انطلاق أضعف مقارنة بالأجيال السابقة. هذا العباء المالي لا يأتي منفصلاً عن تحولات أعمق في سوق الإسكان، حيث ارتفعت أسعار المنازل إلى مستويات جعلت امتلاكها بعيد المنال، بعدما كانت تعادل 3.2 أضعاف دخل الأسرة في 1990 وأصبحت اليوم تصل إلى خمسة أضعاف أو أكثر.

في موازاة ذلك، لم تشهد الأجور الحقيقية تحسناً يُذكر، إذ بقيت شبه ثابتة بعد احتساب التضخم، ما يخلق فجوة متزايدة بين الدخل وتكاليف المعيشة. ومع ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب إلى نحو 8.3%، إضافة إلى عمل نصف الخريجين تقريباً في وظائف لا تناسب مؤهلاتهم، يتراجع الإيمان بجدوى المسار التقليدي الذي يقوم على التعليم والعمل ثم الادخار.

سلوك مالي مختلف

أمام هذا الواقع، بدأ جيل زد في تبني سلوك مالي مختلف، يعتمد بشكل متزايد على الاستثمارات عالية المخاطر. فقد أظهرت الأرقام أن 42% من مستثمري هذا الجيل يمتلكون أصولاً رقمية، وهو ما يفوق بكثير نسبة من يمتلكون حسابات تقاعد تقليدية. كما أن نسبة ملحوظة من الشباب تعتمد بشكل كامل على العملات المشفرة، في حين تشهد أسواق التنبؤ والمراهقات نمواً متسارعاً، مدفوعاً بإقبال هذا الجيل. هذا التحول لا يعكس مجرد نزعة

إدارة الاعلان

جان حنا

advertisement.aalamaleqtisad@gmail.com

لارسال الأخبار

إدارة التحرير

info@aalamaleqtisad.com

مدير التحرير

نادين شعيتو

editor@aalamaleqtisad.com

رئيس التحرير

ميشيل وليام

+961 81671128



editor@aalamaleqtisad.com